

المخاض الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ١٨

الإثنين، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تخطط علما بالمعلومات

الواردة في هذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البند ٧٥ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمين العام (A/75/324 و A/75/324/Corr.1)

تقرير الأمين العام (A/75/321 و A/75/323)

مشروع قرار (A/75/L.5)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في عام ١٩٩٨، أظهر نظام روما الأساسي، الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية، التزام المجتمع الدولي بوضع حد للإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير القلق. وتعهد الموقعون، في سعيهم إلى ضمان الاحترام الدائم للعدالة الدولية وإنفاذها، بأن أخطر الجرائم لن تمر بدون

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٤٥ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠

موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة

(A/75/344/Add.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل الشروع في البت في البند

المدرج على جدول أعمالنا، أود، وفقا للممارسة المتبعة، أن

أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/75/344/Add.1، التي

يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأن جمهورية فنزويلا

البوليفارية، منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/75/344، قد

سددت المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في

المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٢١

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



ونحن في قاعة الجمعية العامة هذه، مكلّفون بتلبية تطلعات البشرية. ويجب أن نمضي قدماً بطموح وشجاعة وتصميم إذا أردنا أن نتمسك بسيادة القانون وحقوق الإنسان في كل مكان، لأنه إذا لم تكن العدالة عالمية، فإنها ليست عادلة.

ووفقاً لمقرر الجمعية العامة ٧٥/٥٠٦ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، أقدم الآن البيان المسجل مسبقاً للقاضي تشيلي إييو - أوسوجي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية. عرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/75/567).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هولندا لعرض مشروع القرار A/75/L.5.

السيدة براندت (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد مملكة هولندا البيان الذي سيدي به لاحقاً المراقب عن الاتحاد الأوروبي. كما نود أن نعرب عن امتناننا للرئيس إييو - أوسوجي على العرض الذي قدمه.

تفخر هولندا بكونها الدولة المضيفة للمحكمة الجنائية الدولية وداعماً قوياً لها. يقدم التقرير السنوي للمحكمة (انظر A/75/324/Corr.1 و A/75/324) لمحة عامة واضحة عن العمل الكبير الذي تم إنجازه في الفترة المشمولة بالتقرير في وقت صعب، فضلاً عن التحديات المقبلة.

بالنظر إلى أهمية الموضوع المطروح، أود أن أتناول بإيجاز القضايا الثلاث التالية. الأولى هي مكافحة الإفلات من العقاب. تعد المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب من أهم أولويات السياسة الخارجية الهولندية. ومن الأهمية بمكان أن يعرف الضحايا أن أخطر الجرائم لن تمر في النهاية دون عقاب وأن العدالة ستنتصر في نهاية المطاف. في الوقت نفسه، تخضع المساءلة والقانون الجنائي الدولي لضغوط شديدة في الوقت الحالي. في أغلب الأحيان كان مجلس الأمن معطلاً بشأن قضايا

عقاب، اعترفوا بأن هذه الجرائم الخطيرة تهدد السلام والأمن والرفاه في العالم.

وتسهم المحكمة، من خلال الوفاء بولايتها، في تعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة للجميع، في كل مكان. ولكي تؤدي المحكمة مهمتها بفعالية، من الأهمية بمكان كفالة تعاون جميع الدول مع المحكمة، على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي. وتواصل الجمعية العامة، من خلال قرارها السنوي بشأن المحكمة الجنائية الدولية، الدعوة إلى وضع حد للإفلات من العقاب ومنع الجرائم الفظيعة، مع الاعتراف بالمحكمة الجنائية الدولية كمؤسسة قضائية دائمة مستقلة.

إن مناقشة اليوم بشأن التقرير السنوي للمحكمة (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1)، المقدمة وفقاً للمادة ٦ من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية لعام ٢٠٠٤، تتيح لنا فرصة للتعرف بشكل متعمق على عمل المحكمة وتجديد الالتزام برؤيتنا المشتركة لعالم أفضل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك أكثر من ١١ ٠٠٠ ضحية في القضايا المعروضة على المحكمة، على الرغم من العوائق اللوجستية التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا. وأثني على رئيس المحكمة لقيادته واتخاذ إجراءات سريعة لتنفيذ الترتيبات الجديدة للعمل عن بعد بنجاح، التي ضمنت استمرارية العمليات قبل إعادة فتح مقر المحكمة تدريجياً في حزيران/يونيه. وعلاوة على ذلك، أشكر جميع الأفراد الذين يخدمون في لاهاي وفي المكاتب في جميع أنحاء العالم على عملهم كل يوم من أجل تحقيق العدالة للجميع.

ولنتذكر ديباجة نظام روما الأساسي، التي تنص على أن الدول الأطراف في النظام الأساسي تدرك؛

”أن ثمة روابط مشتركة توحد جميع الشعوب، أن ثقافات الشعوب تشكل معاً تراثاً مشتركاً، إذ يقلقها أن هذا النسيج الرقيق يمكن أن يتمزق في أي وقت“.

نواجه تحديات خاصة هذا العام يجب ألا ندع ذلك يقف في طريق جهودنا لتعزيز المحكمة. كما نتطلع إلى الترحيب بالمدعي العام الجديد وستة قضاة جدد، نود أن نؤكد مرة أخرى أهمية انتخاب المرشحين على أساس الأداء والمزايا الفردية. ومن أجل تعزيز المحكمة ينبغي لنا نحن الدول، كذلك هيئات الأمم المتحدة، أن ننظر بشكل أكثر انتقاداً إلى تعاوننا مع المحكمة في تنفيذ ولايتها، هذه هي نقطتي الثالثة.

ينبغي للدول أن تتعاون مع المحكمة، بما في ذلك التعاون من خلال التنفيذ الفوري لأوامر الاعتقال المعلقة بما يتماشى مع التزاماتها بموجب نظام روما الأساسي. ويسعدنا أن المحكمة أُلقت القبض على اثنين من المشتبه بهم هذا العام. ومع ذلك هناك الكثير مما يتعين القيام به. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون الطوعي من جانب الدول أمر حيوي لكي تعمل المحكمة بفعالية وكفاءة. وهناك في هذا الصدد طريقة عملية لدعم المحكمة تتمثل في إبرام اتفاقات إطارية بشأن نقل الشهود، الإفراج عن الأشخاص، إنفاذ الأحكام. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي معالجة نتائج عدم الامتثال من خلال إجراءات ملموسة تتخذها الدول الأطراف ومجلس الأمن.

علاوة على ذلك، ندعو مجلس الأمن إلى متابعة الحالات التي أحالها إلى المحكمة وتعزيز تعاونها معها. ينبغي للدول الأطراف أن تدعم وتسهل عمل المحكمة في مختلف مراحل إجراءاتها القضائية. آمل أن تتمكن جميع الدول من دعم التدابير اللازمة لتعزيز هذه المؤسسة الهامة. كما آمل أن تكون عملية الإصلاح الحالية بمثابة حافز إضافي للدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي لأن تنضم إلينا في كفاحنا ضد الإفلات من العقاب.

أخيراً، يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/75/L.5. يرحب مشروع القرار بآخر تقرير للمحكمة عن أنشطتها. كما يشيد بدور المحكمة في نظام متعدد الأطراف

في تلك المجالات وأخفق في ضمان محاسبة الجناة في حالات هي في أمس الحاجة إليها. سورية هي مثال رئيسي.

المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة أنشأتها الدول. لسوء الحظ، ليست كل الدول حتى الآن مستعدة للانضمام إلى معركتنا ضد الإفلات من العقاب. نحن نواصل السعي لتحقيق العالمية، لكن في غضون ذلك يجب أن نتأكد من أن المحكمة يمكنها القيام بعملها على أفضل نحو بقدر الإمكان. والأهم من ذلك أن المحكمة بحاجة إلى أن تكون قادرة على العمل بشكل مستقل، بدون أي تدخل. لا يمكننا أن نسمح للأطراف من غير الدول بعرقلة السعي إلى المساءلة عن أسوأ الجرائم الدولية التي تتابعها المحكمة. وترى هولندا أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على المدعية العامة للمحكمة ومدير مكتبها مقلقة للغاية. نشعر بخيبة أمل لأن الولايات المتحدة اتخذت هذه الخطوة بعد أن طالبناها والمجتمع الدولي بشكل أعم مراراً بعدم القيام بذلك.

بصفة هولندا الدولة المضيفة للمحكمة الجنائية الدولية فقد اتخذت في الشهرين الماضيين عدة خطوات لضمان أن المحكمة الجنائية الدولية ستكون قادرة على مواصلة عملها. سنواصل الدفاع عن استقلال المحكمة ودعمها في كفاحها ضد الإفلات من العقاب.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، هي أهمية تعزيز المحكمة. إن المحكمة هي تجسيد لفكرة أن أخطر الجرائم هي مصدر قلق للمجتمع الدولي برمته، أن تلك الجرائم يجب ألا تمر دون عقاب. وبما أن المحكمة الجنائية الدولية هيئة لا غنى عنها في مكافحة الإفلات من العقاب فيجب علينا مواصلة تعزيزها لجعلها أكثر كفاءة وجعل أحكامها عالية الجودة.

لذلك ترحب هولندا بالتقرير الأخير الذي أعدته هيئة الخبراء المستقلة. الأمر متروك الآن للمحكمة والدول الأطراف فيها لمتابعة التوصيات والتأكد من تنفيذها. على الرغم من أننا

ولايتها البالغة الأهمية. إن بلدان الشمال الأوروبي تشعر بقلق عميق إزاء الإجراءات التي تم اتخاذها ضد المحكمة ومسؤوليها وموظفيها. إن مثل هذه التدابير تقوض مسعانا المشترك لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة عن الفظائع الجماعية. وتؤكد بلدان الشمال الأوروبي من جديد دعمنا الثابت للمحكمة باعتبارها مؤسسة قضائية مستقلة ومحايدة. وسنواصل الدفاع عنها وعن مسؤوليها ضد أية محاولة للتدخل في عملها.

لقد شرعت المحكمة والدول الأطراف فيها معا في عملية استعراض واسعة النطاق تهدف إلى تعزيز نظام روما الأساسي وتحسين أداء المحكمة وكفاءتها وفعاليتها. ترحب بلدان الشمال الأوروبي بتقرير استعراض الخبراء المستقلين الذي صدر بتكليف من جمعية الدول الأطراف. وتنتطلع إلى مزيد من الانخراط في عملية الاستعراض المهمة هذه وفي تنفيذ توصيات الخبراء المستقلين، ذلك بهدف ضمان وجود محكمة قوية وفعالة ومستقلة تهدف عملية الاستعراض إلى تحقيقها.

إن محاسبة مرتكبي أخطر الجرائم هو طموح مشترك بين الدول الأطراف في جميع أنحاء العالم. ومن خلال زيادة عدد الدول الأطراف ستكون المحكمة أكثر قدرة على التعامل مع أخطر الجرائم الدولية بمزيد من الاتساق والتأثير. وتواصل بلدان الشمال الأوروبي دعمها للعضوية العالمية والعمل من أجلها. تحتاج المحكمة إلى مزيد من الدول الأطراف، ليس أقل. نحن على استعداد لإجراء حوار بناء مع الدول الأطراف وغير الأطراف على حد سواء بشأن علاقاتها مع المحكمة.

إن وضع حد للإفلات من العقاب يتطلب التعاون بين الجهات الفاعلة على أن يكون السلم والأمن والعدالة الدولية والنظام الدولي القائم على القواعد أهدافاً مشتركة لها. تعتمد فعالية المحكمة في تنفيذ ولايتها إلى حد كبير على التعاون مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين والمنظمات الدولية. وأود في الجمعية اليوم بشكل خاص أن أشير إلى التعاون المستمر

يهدف إلى إنهاء الإفلات من العقاب، تعزيز سيادة القانون، دعم احترام حقوق الإنسان والتشجيع عليه، تحقيق السلام المستدام، تعزيز تنمية الأمم، كل ذلك وفقاً للقانون الدولي وأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومشروع القرار هو تمديد تقني لقرار العام الماضي. وبسبب القيود المفروضة نتيجة لمرض فيروس كورونا كان من الصعب إجراء مناقشات هادفة حول محتوى المشروع. إننا ندرك أن الكثير قد حدث فيما يتعلق بالمحكمة ولم ينعكس في مشروع القرار. لذلك فإنه في العام المقبل، في أقرب وقت ممكن، نعتزم البدء في مناقشة المحتوى بهدف تحديثه.

إنني أعرض مشروع القرار على الجمعية العامة لاعتماده بدون تصويت، أتوجه بخالص الشكر لجميع الدول التي شاركت في تقديمه. عدد مقدمي المشروع هو دليل واضح على الأهمية التي يعلقها الأعضاء على التقرير السنوي والمحكمة الجنائية الدولية.

**السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة - آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج.

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للمحكمة الجنائية الدولية على تقريرها السنوي إلى الأمم المتحدة (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1)، أن أشكر رئيس المحكمة على عرض القضايا الرئيسية في التقرير. ونلاحظ مع التقدير المستوى العالي من النشاط خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من الظروف الصعبة للغاية.

تُرتكب جرائم شنيعة ويتم الإفلات من العقاب عليها في العديد من الصراعات والحالات في جميع أنحاء العالم. وبوصفها محكمة الملاذ الأخير الدائمة، فإن المحكمة الجنائية الدولية هي مؤسسة مركزية للمساءلة الدولية والسعي لتحقيق العدالة، هذه مكونات أساسية للسلم والأمن والمصالحة المستدامة. ومع ذلك، تواجه المحكمة معارضة سياسية مستمرة ومحاولات لمنعها من تنفيذ

أهمية عن أي وقت مضى. وعلى الرغم من التحديات الخطيرة والضغوط الخارجية أحرزت المحكمة تقدماً مهماً في عدد من الإجراءات القضائية والتحقيقات الجارية والفحوصات الأولية. وقد استمرت في تلقي عدد كبير من البلاغات المقدمة بموجب المادة ١٥ من نظام روما الأساسي، في إشارة إلى أن المحكمة بالنسبة للعديد من الضحايا هي الأمل الأخير لتحقيق العدالة وإصلاح الضرر الذي لحق بهم.

يجب أن تعمل المحكمة بشكل مستقل وبدون تدخل خارجي. يعترض الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على جميع التدابير التي تتدخل في ممارسة المهام القضائية للمحكمة أو تعرقل تحقيقاتها. إن الاعتداءات ضد استقلالية المحكمة هي اعتداءات على النظام متعدد الأطراف القائم على القواعد. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء التهديدات والتدابير المتكررة المتخذة ضد المحكمة ومسؤوليها وسنواصل الدفاع عنهم ضد أي تدخل خارجي.

مع عملية الاستعراض الجارية وانتخاب المدعي العام المقبل وستة قضاة جدد ترمي المحكمة حالياً بمنعطف حاسم. يجب على المحكمة والدول الأطراف متابعة تقرير استعراض الخبراء المستقلين. هذا أمر أساسي لضمان الإدارة الرشيدة للمحكمة وفعاليتها، بالتالي للنهوض بهدفنا المشترك المتمثل في تعزيز المحكمة ونظام روما الأساسي. ومع اقتراب انتخابات القضاة، نشدد على أهمية انتخاب من يتمتعون بأعلى كفاءة وأخلاق، ضمان المساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي، فضلاً عن التمثيل العادل للأنظمة القانونية الرئيسية في العالم.

ونرحب بالمساعدة التي قدمتها الدول للمحكمة. من الأمثلة الواضحة على ذلك اعتقال السيد علي كوشيب وتسليمه ونقله في يونيو/حزيران الماضي، هو المشتبه بارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور. نحنى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وفرنسا وتشاد، كذلك قادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة

بين الأمم المتحدة والمحكمة، ذلك على النحو المبين في التقرير. تشاطر بلدان الشمال الأوروبي تقدير المحكمة القوي للدعم والتعاون الحاسمين من القيادة العليا للأمم المتحدة. كما نرحب بالدعم التشغيلي الذي تتلقاه المحكمة من كيانات الأمم المتحدة وإداراتها ومكاتبها والمستشارين والممثلين الخاصين للأمين العام. ما زلنا بحاجة إلى تعزيز التعاون بين المحكمة ومجلس الأمن. ويصدق هذا بشكل خاص في حالات عدم التعاون مع المحكمة، كذلك من أجل متابعة أفضل للحالات التي يحيلها المجلس إلى المحكمة. ونلاحظ بقلق أنه في الحالتين اللتين أحالهما المجلس إلى المحكمة لم يُتخذ أي إجراء بشأن ١٦ نتيجة من نتائج عدم التعاون التي أبلغت المحكمة بها. نحث بقوة جميع الدول على التعاون الكامل والفعال مع المحكمة، تمثيلاً مع نظام روما الأساسي وجميع قرارات مجلس الأمن المعمول بها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالتحية لكم، سيدي ولرئيس المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك لجميع موظفي مؤسسته الهامة.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، هي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا، كذلك تؤيد هذا البيان البوسنة والهرسك وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

تبلغ الأمم المتحدة هذا العام سن الخامسة والسبعين، لكن تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد ونظام العدالة الجنائية - وجميعها مبادئ أساسية لمنظومة الأمم المتحدة - تتعرض للضغوط. بينما يكافح العالم جائحة مرض فيروس كورونا يستمر ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. إن عمل المحكمة الجنائية الدولية دون عوائق وتأثيرها الرادع لا يقلان



مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، طاجيكستان، غابون، غامبيا، غانا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، لا تيفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هولندا، اليابان، اليونان، بلدي ألمانيا. وبوصفنا دولاً أطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، نعيد تأكيد دعمنا الثابت للمحكمة باعتبارها مؤسسة قضائية مستقلة ومحيدة.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة. في وقت إنشاء الأمم المتحدة كان قد تم زرع بذور العدالة الجنائية الدولية التي أدت لاحقاً إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وقد عملت الدول الأعضاء جاهدة لإنشاء مؤسسة دولية دائمة لمعاقبة مرتكبي أخطر الجرائم التي تحظى باهتمام دولي. يجسد نظام روما الأساسي الاعتقاد بأن مثل هذه الجرائم يجب ألا تمر دون عقاب. نحن ملتزمون التزاماً راسخاً بالنظام الدولي القائم على القواعد والذي تأسس قبل ٧٥ عاماً وتعزز منذ ذلك الحين.

المحكمة الجنائية الدولية، باعتبارها المحكمة الجنائية الدولية الأولى والوحيدة الدائمة في العالم، هي جزء لا يتجزأ من الهيكل متعدد الأطراف الذي يدعم سيادة القانون. وهي مؤسسة مركزية في مكافحة الإفلات من العقاب والسعي لتحقيق العدالة، هذان عنصران أساسيان لتحقيق السلم والأمن والمصالحة المستدامة. سنواصل احترام التزاماتنا بالتعاون بموجب نظام روما الأساسي، نشجع جميع الدول على تقديم الدعم الكامل للمحكمة من أجل تمكينها من الاضطلاع بولايتها الهامة لضمان العدالة لضحايا أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. ونود تذكير الجمعية بأن المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة الملاذ الأخير

المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وسلطات الدولة المضيفة للمحكمة الجنائية الدولية، هولندا، على دعمهم في هذا الشأن. يوضح هذا مدى أهمية تعاون الدول لفعالية المحكمة. إننا ندعو جميع الدول إلى ضمان التعاون الكامل، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ أوامر القبض المعلقة.

إن إحالة مجلس الأمن لحالة ما إلى المحكمة يمكن أن تساعد بالمثل في تعزيز المساءلة في البلدان التي قد تكون وقعت فيها جرائم دولية خطيرة. إننا ندعو مجلس الأمن إلى استخدام حقه في الإحالة حيثما ارتكبت هذه الجرائم.

المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة الملاذ الأخير، التي تكمل المحاكم الوطنية ولا تحل محلها. الأمر متروك للمحاكم الوطنية في المقام الأول للتحقيق في الجرائم الدولية الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها. وفي هذا الصدد يمكن لبرامج الأمم المتحدة للإصلاح القانوني والقضائي أن تساعد في بناء القدرات الوطنية والمساهمة في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

يظل الاعتماد العالمي لنظام روما الأساسي هدفنا الطويل الأجل. سوف نستأنف جهودنا لتشجيع أوسع نطاق ممكن للمشاركة في نظام روما الأساسي والحفاظ على سلامته. في الختام، نعيد التأكيد على دعمنا الثابت للمحكمة بوصفها عنصراً رئيسياً في مكافحة الإفلات من العقاب في جميع أنحاء العالم.

**السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ٧١ الأطراف في نظام روما الأساسي التالية أسماؤها: الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، أندورا، أوروغواي، أوغندا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بيرو، ترينيداد وتوباغو، تونس، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، دولة فلسطين، رومانيا، سان

قضائية دولية تتمتع بالاستقلالية الكاملة لقيادة الكفاح ضد الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم ضد الإنسانية.

مع ذلك، استناداً إلى أحكام المادتين ١٣ (ب) و ١٦ من نظام روما الأساسي، فالواقع هو أن المحكمة الجنائية الدولية أبعد ما تكون عن كونها مؤسسة مستقلة، ذلك بسبب الصلاحيات الواسعة النطاق التي تمنحها هاتان المادتان لمجلس الأمن في عمله بهذا الصدد. إن سلطة مجلس الأمن المتمثلة في إحالة الحالات إلى المحكمة، بالإضافة إلى أنها تشوه جوهر اختصاص المحكمة فهي تنتهك مبادئ استقلال الأجهزة القضائية والشفافية والحياد في إقامة العدل. في معظم الحالات التي أحالها مجلس الأمن إلى المحكمة، من الواضح أنه يجري تطبيق سياسة انتقائية تستهدف البلدان النامية، من المفترض أن ذلك يتم باسم مكافحة الإفلات من العقاب. ولهذا تكرر كوبا موقفها المؤيد لإنشاء مؤسسة جنائية دولية تكون محايدة وغير انتقائية وفعالة وعادلة ومكاملة لنظم العدالة الوطنية. يجب أن تكون هذه المؤسسة مستقلة حقاً وبالتالي خالية من التبعية للمصالح السياسية الضيقة.

لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تتجاهل المعاهدات الدولية ومبادئ القانون الدولي. يجب أن تلتزم المحكمة بالمبدأ القانوني الذي يقضي بوجود موافقة الدولة على معاهدة حتى تكون ملتزمة بها، ذلك على النحو المعتمد في المادة ١١ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ١٩٦٩. وتود كوبا مرة أخرى أن تعرب عن قلقها البالغ إزاء سابقة أنشأتها قرارات للمحكمة بالبدء بإجراءات قضائية ضد مواطني دول غير أطراف في نظام روما الأساسي ولم تقبل اختصاصها وفقاً للمادة ١٢ من النظام الأساسي.

ينبغي للمحكمة أن تقدم تقارير عن أنشطتها إلى الجمعية العامة على أساس أحكام اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة. وعلى الرغم من أن كوبا ليست دولة طرفاً في المحكمة إلا أننا على استعداد لمواصلة القيام بدور نشط في عمليات

التي ترسي نظام العدالة للجرائم الدولية الجسيمة المتحذرة في المحاكم الوطنية. تتحمل السلطات الوطنية المسؤولية الأساسية عن التحقيق في جرائم نظام روما الأساسي ومقاضاة مرتكبيها. المحكمة لا تتدخل إلا عندما تكون الدول غير راغبة في القيام بالإجراءات الوطنية بشكل حقيقي أو غير قادرة على ذلك.

عقب البيانين اللذين أدلى بهما رئيس جمعية الدول الأطراف في ١١ حزيران/يونيه و ٢ أيلول/سبتمبر، نعيد تأكيد التزامنا بدعم المبادئ والقيم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي والدفاع عنها، بالحفاظ على سلامته واستقلاله، دون أن تردعه أية تدابير أو تهديدات موجهة إلى المحكمة أو مسؤوليها أو المتعاونين معها. ونشير إلى أن العقوبات هي أداة للاستخدام ضد المسؤولين عن أخطر الجرائم وليس ضد الساعين إلى العدالة. يجب عدم التسامح مع أية محاولة لتقويض استقلالية المحكمة.

تجسد المحكمة الجنائية الدولية التزامنا الجماعي بمكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. ومن خلال تقديم دعمنا الكامل للمحكمة وتعزيز عضويتها العالمية فإننا ندافع عن التقدم الذي أحرزناه معاً نحو نظام دولي قائم على القواعد، الذي تشكل العدالة الدولية أحد أركانه التي لا غنى عنها.

**السيدة رودريغيس أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):** يحيط الوفد الكوبي علماً بتقرير الأمين العام (A/75/321 و A/75/323) والمحكمة الجنائية الدولية (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1).

ونعرب أيضاً عن التزامنا بمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تمس المجتمع الدولي. الحالة الدولية المتزايدة الخطورة والتعقيد - التي نشهد فيها تصاعد سباق التسلح وانتشار الصراعات والأعمال العدوانية والحروب غير التقليدية بهدف الهيمنة على نحو يضر بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي - توضح الحاجة التي لا يمكن إنكارها لمؤسسة

المحكمة بالبقاء ضمن اختصاصها. ولهذا نواصل حث مجلس الأمن على إحالة الوضع في ميانمار إلى المحكمة، مما يضمن لها التمتع بالولاية القضائية للتحقيق في النطاق الكامل للجرائم المذكورة في نظام روما الأساسي

كما أكدت المحكمة في تقريرها أنها تواصل الحصول على تعاون ثمين وجدير بالتقدير من الأمم المتحدة، لا سيما على صعيد المساعدة التنفيذية على أرض الواقع. كما تؤكد المحكمة أن تعاون الدول الأطراف ودول أخرى أمر ضروري بنفس القدر لنجاح عملياتها، لا سيما في ضوء التهديدات والهجمات غير المسبوقة ضد المحكمة واستقلالها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. تتفق كندا تماماً مع المحكمة على أن التعاون الدولي أمر حيوي لاستمرار نجاحها. ونكرر في هذا الصدد القلق الذي أعربت عنه المحكمة من أن طلبات الاعتقال والتسليم لا تزال معلقة ضد ١٤ فرداً. في حين أن هذا العدد أقل من العام الماضي بفرد واحد إلا أن ذلك يعود إلى الاستسلام الطوعي لأحد المشتبهين بهم. لا يمكن للمحكمة أن تنجح في عملها إلا إذا نفذت جميع الدول الأطراف أوامر القبض ودعمت التحقيقات الجارية بشكل كامل وفعال. وفيما يتعلق بالتهديدات والهجمات التي لم يسبق لها مثيل ضد المحكمة خلال العام الماضي فقد ألقى زميلي الألماني بياناً بالنيابة عن العديد من الدول الأطراف أشار فيه إلى أن هذه الإجراءات غير مقبولة وأنها تؤيد المحكمة تأييداً كاملاً.

(تكلم بالإنكليزية)

بالنظر إلى الحاجة إلى محكمة جنائية دولية قوية وفعالة، رحبت كندا بنتائج مناقشات العام الماضي بشأن السبل الممكنة لتعزيز المحكمة. وقد أسفرت تلك المحادثات عن قرار من جمعية الدول الأطراف في المحكمة بإجراء استعراض للمحكمة من قبل خبراء مستقلين. نشكر فريق الخبراء المستقلين على عملهم الدؤوب في صياغة توصيات مفيدة لزيادة تعزيز المحكمة. وتتطلع كندا إلى استمرار المشاركة مع الدول الأخرى الأطراف في جمعية

التفاوض المتعلقة بالمحكمة، لا سيما فيما يتعلق بالقرار المعنون "تقرير المحكمة الجنائية الدولية" الذي تتخذه الجمعية كل عام، الذي ينبغي أن يعكس مواقف الدول الأطراف والدول غير الأطراف في المحكمة.

في الختام، تؤكد كوبا من جديد استعدادها لمكافحة الإفلات من العقاب، الحفاظ على التزامها بالعدالة الجنائية الدولية ومبادئ الشفافية والاستقلال والنزاهة والتنفيذ غير المقيد للقانون الدولي واحترامه.

السيد أربايتير (كندا) (تكلم بالفرنسية): استمر دعم كندا للمحكمة الجنائية الدولية بلا هوادة منذ إنشائها في عام ٢٠٠٢. والجهود المستمرة التي تبذلها المحكمة لمحاسبة المسؤولين عن أخطر الجرائم الدولية هي مساهمة مهمة في تحقيق هدفنا المتمثل في إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الوحشية وتعزيز احترام سيادة القانون في جميع أنحاء العالم.

ويسعدنا بشكل خاص التنويه بجهود المحكمة لمواصلة أنشطتها الهامة على الرغم من التحديات التي يمثلها الوباء العالمي الحالي. يوجز تقرير المحكمة (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1) التقدم المحرز في القضايا العشر التي عرضت عليها، بما في ذلك اختتام الجلسات في محاكمة واحدة وإصدار الحكم في إجراء قضائي آخر.

كما ترحب كندا بأن عمل المحكمة مستمر على قدم وساق فيما يتعلق بالحالات قيد التحقيق والفحوصات الأولية. إننا نقدر جهود المحكمة لفحص المعلومات المقدمة في سياق التحقيقات لضمان احترام مبدأ التكامل، ذلك بالنظر إلى أن المحكمة هي فقط محكمة الملاذ الأخير. كما تدعم كندا الجهود المبذولة لتحسين عملية تحديد الأولويات في القضايا من أجل ضمان تحقيق العدالة بأسرع ما يمكن.

ونرحب بالتحقيق الذي أجرته المدعية العامة في الحالة في ميانمار وبنغلاديش، مع إدراك القيود المتأصلة التي يفرضها التزام



بشرية ومادية جسيمة، منها القصف الجوي الذي تعرضت له الكلية العسكرية في طرابلس واستهداف مركز إيواء المهاجرين في تاجوراء، علاوة على المقابر الجماعية في ترهونة، ما زال يجري اكتشاف المزيد منها، مما يعد مؤشراً خطيراً على حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ونحن نؤكد مجدداً على أننا نعول كثيراً ونتطلع إلى المساعدة في محاسبة جميع مرتكبي تلك الجرائم وتقديمهم للعدالة. ولا ننسى ما يتعرض له المدنيون يومياً في جنوب طرابلس جراء زراعة الألغام من قبل المعتدي.

إن الأجهزة القضائية الليبية متعاونة مع المحكمة في هذا الشأن، وفقاً لمذكرة التفاهم الموقعة في عام ٢٠١٣ بين مكتب النائب العام في ليبيا ومدع عام المحكمة الجنائية الدولية.

في الوقت الذي نعي فيه تماماً أن هناك تأخيراً في الملاحقة القضائية نؤكد على أن هذا التأخير لا يعني عدم رغبة القضاء الوطني في محاكمة ومعاقبة مرتكبي الجرائم، إنما هو تأخير فرضته الظروف الأمنية التي تشهدها ليبيا. والدليل على ذلك أن قضاءنا الوطني باشر فعليا في محاكمة العديد من المتهمين، بل صدرت أحكام قضائية بمعاقبة بعض منهم وتبرئة آخرين. ومن هنا كان لزاماً أن يُحترم اختصاص القضاء الوطني. وهنا نؤكد على أن قدرة القضاء الوطني على الوفاء بالتزاماته بتحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون تتطلب وقفة جادة من المجتمع الدولي لمساعدة ليبيا في الخروج من الأزمة الأمنية التي تشهدها، بالتوازي مع الجهود المبذولة لإنجاح العملية السياسية من خلال تقديم الدعم اللازم لجهات إنفاذ القانون بما يمكنها من القيام بدورها في تعزيز الأمن والاستقرار، السيطرة على العوامل والظروف التي تنشأ في ظل الانتهاكات والجرائم وملاحقة الجماعات والمجموعات الخارجة عن القانون وتقديمها للعدالة.

ختاماً، نحدد التأكيد على أن السلطات الليبية حريصة على معاقبة مرتكبي الجرائم ومكافحة الإفلات من العقاب،

الدول الأطراف بشأن أفضل السبل للمضي قدماً في تنفيذ تلك التوصيات.

أود أن أختتم بياني بدعوة جميع الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي إلى التصديق عليه. إن إضفاء الطابع العالمي على النظام الأساسي سيعزز المساءلة عن ارتكاب جرائم هذا النظام والدور الذي تؤديه المحكمة في مكافحة الإفلات من العقاب. في غضون ذلك، تؤيد كندا الجهود الأخرى المبذولة لتعزيز المساءلة عن ارتكاب الجرائم الوحشية، مثل العمل الجاري من قبل لجنة القانون الدولي بشأن مشاريع المواد للاتفاقية المقترحة بشأن منع الجرائم ضد الإنسانية والمعاقبة عليها. وكما أشار وفد بلدي من قبل، يسعدنا أن مشاريع المواد أزلت التعريف القديم لما يشكل نوع الجنس كما هو وارد حالياً في نظام روما الأساسي.

وكما لوحظ في تقرير كندا الكتابي السابق المقدم إلى لجنة القانون الدولي، كما تمت الإشارة في الجمعية العامة العام الماضي (انظر A/75/PV.25 و A/75/PV.26)، فإننا ننتظر قرار المضي قدماً في التفاوض على اتفاقية بشأن الجرائم ضد الإنسانية كوسيلة لزيادة عدد الدول التي تقبل الالتزام بمنع هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها. وفي حال بدء هذه المفاوضات ستسعى كندا إلى إعادة النظر في مسودة تعريف "الحمل القسري" و "العنف الجنسي" لتعكس المناقشات الأخيرة داخل المجتمع الدولي.

**السيد النفاطي (ليبيا):** أود بدايةً أن أتقدم بالشكر إلى رئيس المحكمة الجنائية الدولية على تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1)، الذي أحطنا علماً به.

يشاطر وفد بلدي المحكمة القلق إزاء الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في ليبيا. كما أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت جرائم خطيرة جراء الهجوم على طرابلس في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الذي سبب خسائر

روما الأساسي. لذلك نعتقد أنه من الضروري تعزيز التعاون بين المحكمة ومجلس الأمن من أجل تكثيف الجهود المشتركة التي يمكن أن تساعد على منع ارتكاب الجرائم التي تقوض السلم والأمن الدوليين ومكافحة الإفلات من العقاب على هذه الأعمال. وسيكون من المناسب أيضا إجراء تبادل الآراء بشكل منتظم بين المجلس والمحكمة، بشكل مستقل عن الإحاطات بشأن الحالات المحالة إلى المحكمة.

إن التعاون هو أحد الركائز الأساسية التي تدعم الأداء السليم للمحكمة. لذلك فإن الالتزام الراسخ من جانب الدول الأطراف هو أمر حاسم لتحسين قدرة المحكمة على ضمان المساءلة وقدرتها على تحقيق العدالة للضحايا والمساعدة في منع ارتكاب الجرائم في المستقبل، ذلك على النحو المتوخى في روح نظام روما الأساسي. يجب على الدول الأطراف والأعضاء في الأمم المتحدة أن تسعى إلى تعزيز تعاونها وأن تعيد باستمرار تأكيد جدوى وأهمية العدالة الجنائية الدولية في ضمان سيادة القانون والسلم والأمن الدوليين.

إن مكافحة الإفلات من العقاب هي هدف لكل من الدول الأطراف في نظام روما الأساسي والأمم المتحدة، لكن يجب أن تكون مصحوبة بالالتزام بتزويد المحكمة بالموارد التي تحتاجها لأداء مهامها حتى تحمي سلامتها واستقلالها. فبدونها يمكن أن تتعرض استدامة تحقيقاتها للخطر. يدعو وفد بلدي إلى زيادة الدعم لنظام عالمي. إن كل خطوة نحو العالمية ستقلل بشكل كبير من خطر الإفلات من العقاب وتساعد على توطيد السلم والاستقرار في الدول. ولهذا يجب الاستمرار في تعزيز البعد العالمي لنظام روما الأساسي من خلال الحفاظ على زخم عملية التصديق والانضمام.

أخيراً، أود أن أعيد تأكيد دعمنا لعمل المحكمة، الذي يتجاوز نظام العدالة الدولية ويكمن في صميمه وله تأثير عالمي بعيد المدى. ولهذا نعتقد أن المحكمة بحاجة إلى دعم قوي ومستمر من المجتمع الدولي للوفاء بولايتها.

وفقاً لمبدأ إقليمية تطبيق القواعد القانونية الذي يعكس سيادة القانون. فالقضاء الليبي مستقل ونزيه وقادر على تحقيق العدالة الجنائية والاجتماعية متى استقرت مؤسسات الدولة، هي في طريقها إلى ذلك بعون الله.

**السيد ليال ماتا (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أشكر القاضي تشيلي إييو - أوسوجي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، على عرضه للتقرير المعني بأنشطة المحكمة خلال العام الماضي (انظر A/75/324/Corr.1 و A/75/324). يطلعنا التقرير على التطورات الهامة في إجراءات المحكمة. ونحن نقدر ونحيط علماً بالمعلومات والقضايا المعروضة، بما في ذلك الأحكام النهائية في قضيتين أمام دائرة الاستئناف والقرارات الهامة بشأن تعويضات الضحايا، فضلاً عن الفحوصات الأولية والتحقيقات الجديدة التي أجراها مكتب المدعية العامة.

تؤكد غواتيمالا من جديد دعمها القاطع للمحكمة، كذلك التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب. تقوم المحكمة بدور أساسي في نظام العدالة الدولية بهدف إنهاء الإفلات من العقاب على أخطر جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والعدوان والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

ويقدّر وفد بلدي الدعم والتعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة، ليس لأنه يعزز الحوار والعلاقة بين الكيانين فحسب ولكن أيضاً لأنه يعمل على إبراز العمل الحيوي للمحكمة، الذي يتيح فرصة لتعزيز سلطتها وتعزيز فهم ولايتها وأهمية التعاون بين الدول.

تحدد غواتيمالا دعوتها لاحترام مبدأ التكامل وتعزيز النظم الوطنية لضمان المساءلة، التي هي ركيزة من ركائز نظام روما الأساسي ومبدأ توجيهي لعمل المحكمة. وكما قلنا من قبل، فإن المحكمة ليست بديلاً عن المحاكم الوطنية، حيث أن السلطات القضائية الجنائية الوطنية تتحمل المسؤولية الأساسية عن التحقيق مع المسؤولين عن الجرائم ومقاضاتهم بموجب نظام

أنه ينبغي للدول الأطراف أن تدعم المحكمة في تعزيز عملها وهي تمارس ولايتها، مع التركيز على التحقيق في أخطر الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها، بما يتفق مع مبدأ التكامل.

تؤيد نيوزيلندا دور المحكمة بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة. يجب احترام استقلاليتها وحمايتها لتمكينها من أداء وظائفها. إن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها دول غير أطراف في نظام روما الأساسي ضد المحكمة ومسؤوليها تشكل خطر تقويض هذه المؤسسة القضائية الدولية البالغة الأهمية وتبرز مدى أهمية مضاعفة الدول الأطراف لجهودها في دعم المحكمة وسيادة القانون الدولي. إن نيوزيلندا ملتزمة بنظام روما الأساسي ومبادئ التكامل والتعاون والعالمية التي يقوم عليها. كما نؤمن بإيماننا راسخاً بأن ولاية المحكمة ومصداقيتها مرتبطتان ارتباطاً جوهرياً باستقلالها وحيادها.

وعلى الرغم من أهمية تعاون الدول وجهودها لدعم المحكمة في أية عملية إصلاح أو تغيير إلا أننا نكرر التأكيد على أن المسؤولية الأساسية عن اتخاذ تدابير قوية ومناسبة عند مواجهة ارتكاب جرائم دولية تقع على عاتق الدول. المحكمة هي محكمة مستقلة يُلجأ إليها كمالأخيراً للنظر في مثل هذه الجرائم. المحاكم والعمليات القضائية المحلية التي تضمن محاسبة مرتكبي الجرائم الدولية بالغة الأهمية في تنفيذ مبدأ التكامل. فوق كل شيء فإن نيوزيلندا ملتزمة بالمحكمة وستعمل مع الآخرين لضمان أن تظل المحكمة مؤسسة قضائية فعالة ومستدامة وأن يستمر اعتبارها على هذا النحو.

**السيدة بونسي (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية):** تتأى الفلبين بنفسها عن مشروع القرار بشأن هذا البند من جدول الأعمال (A/75/L.5).

يمثل قرار الفلبين بالانسحاب من نظام روما الأساسي موقفاً مبدئياً لبلدنا ضد أولئك الذين يسيئون حقوق الإنسان ويتجاهلون الأجهزة والوكالات المستقلة والعاملة بشكل جيد

**السيد روتن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية):** نشكر الرئيس إيبو - أوسوجي على تقريره (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1) ونرحب بفرصة مناقشة مساهمة المحكمة الجنائية الدولية في سيادة القانون على الصعيد الدولي وعلاقتها مع الأمم المتحدة.

نشيد بالتقدم الذي أحرزته المحكمة في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، ذلك على الرغم من التحديات العملية التي أوجدتها جائحة مرض فيروس كورونا. ونلاحظ مع التقدير انخراط المحكمة مع الدول والأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمجتمع المدني من أجل تعزيز التعاون مع المحكمة والوعي بها والدعم لها.

تؤيد نيوزيلندا المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها ركيزة أساسية للنظام الدولي القائم على القواعد. من خلال تنفيذ ولايتها المتمثلة في محاسبة الأفراد المسؤولين عن أخطر الجرائم الدولية فإن المحكمة تؤدي دوراً حاسماً ضمن نظام أوسع نطاقاً لآليات المساءلة الدولية. نحن نرحب بمساهمتها القيمة حتى الآن في هذا النظام. ويسرني أن أعلن أن نيوزيلندا أودعت في الشهر الماضي صكوك التصديق على جميع التعديلات التي أدخلتها جمعية الدول الأطراف على أحكام جرائم الحرب في المادة ٨ من نظام روما الأساسي.

نحن نرحب باستعراض الخبراء المستقلين للمحكمة الذي أجره مؤخراً فريقهم. إن تقريرهم يقدم رؤى مهمة مدعومة بفحص شامل لنظام المحكمة، بما في ذلك مشاورات أجروها مع موظفيها ومسؤوليها، كذلك مع الدول الأطراف. ويعطي التقرير نظرة ثاقبة على المجالات التي تعمل فيها المحكمة بشكل جيد وتلك التي يمكن إجراء إصلاحات أو تغييرات فيها من أجل زيادة أداء وكفاءة وفعالية النظام. نشجع جميع الدول الأطراف على إيلاء الاهتمام الواجب للتقرير وضمان الدعم المستمر للمحكمة في تنفيذ التوصيات المناسبة. ولا نزال نيوزيلندا ترى

السيد فلين (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وستكون ملاحظاتي في هذا الصباح استكمالاً للملاحظات التي أدلى بها ممثل ألمانيا بالنيابة عن ٧١ دولة.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر المحكمة الجنائية الدولية على تقريرها السنوي المقدم إلى الأمم المتحدة (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1) ولأشكر رئيسها القاضي إيو - أوسوجي على عرضه اليوم، الذي يوجز عاماً من التطورات الهامة المتعلقة بعمل المحكمة على الرغم من التحديات التي تشكلها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة. لقد فكرنا في حقيقة أنه كلما زاد العمل المشترك للمجتمع الدولي زاد أملنا في التصدي للعديد من التحديات العالمية التي نواجهها. لقد حددنا منذ فترة طويلة الحاجة إلى أن يتصدى المجتمع الدولي للإفلات من العقاب على جرائم جسيمة لدرجة أنها يمكن أن تهدد السلم والأمن والرفاه في العالم. لا يمكننا أن نقبل الإفلات من العقاب على مثل هذه الجرائم ويجب التأكد من أننا لا نقبله إذا أردنا منع ارتكاب تلك الجرائم في المقام الأول ومن أجل تحقيق العدالة للضحايا والناجين من الجرائم الوحشية الفظيعة. نحن نعلم أن مسؤولية التعامل مع جرائم من هذا النوع تقع في المقام الأول على عاتق الدول. ومع ذلك كانت هناك مرات عديدة جداً في تاريخنا ثبت فيها أن هذا لم يكن ممكناً أو قابلاً للتحقيق. للأسف، تُظهر اليوم أحداث عديدة جداً أن الأمر لا يزال كذلك. ولهذا أنشأ المجتمع الدولي المحكمة الجنائية الدولية، مؤكداً أنه ينبغي عدم تجاوز بعض الخطوط، لكن إذا تم تجاوزها فستكون هناك مساءلة.

لقد اعتبر نظام روما الأساسي المحكمة الجنائية الدولية مركزية في نظام العدالة الجنائية الدولية. المحكمة لا تعمل في عزلة ولا تستطيع ذلك. فهي تعمل بطريقة مكملة للولايات

في بلدنا، التي تواصل ممارسة الولاية القضائية على التهم الناشئة عن جهود بلدنا لحماية شعبها. وكما هو الحال في جميع الديمقراطيات، تتحرك عجلات العدالة أحياناً ببطء لكنها تدور. لا يمكن ولا ينبغي تقويض سيادة القانون من أجل قصاص فوري.

وعلى الرغم من انسحابنا من نظام روما الأساسي تؤكد الفلبين التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة. لدينا تشريعات وطنية تعاقب على مثل هذه الجرائم. ينص قانون الفلبين بشأن الجرائم المرتكبة ضد القانون الإنساني الدولي والإبادة الجماعية والجرائم الأخرى المرتكبة ضد الإنسانية على أن أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي ككل يجب ألا تمر دون عقاب وأنه يجب كفالة المحاكمة الفعالة لمرتكبيها من خلال اتخاذ تدابير على المستوى الوطني من أجل وضع حد لإفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب، بما يساهم في منع ارتكابها. من واجب كل دولة أن تمارس ولايتها القضائية الجنائية على المسؤولين عن الجرائم الدولية.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ماكغواير (غرينادا).

ينسى الكثيرون أن نظام روما الأساسي يركز على مبدأ التكامل وليس الاستبدال. إنه يقر بأن الدول تتحمل المسؤولية الأولى عن مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية ولديها الحق في ذلك وأن المحكمة الجنائية الدولية قد تمارس الولاية القضائية فقط عندما تفشل النظم القانونية الوطنية في القيام بذلك أو تكون غير قادرة عليه. نحن قادرون ونحن على استعداد. لم يتم أبداً اعتبار المحكمة الجنائية الدولية بديلة عن المحاكم الوطنية، كما يحاول البعض أن يؤكدوا.

أخيراً، نرفض عالمية نظام روما الأساسي، مع الإشارة إلى أن ١٩ دولة فقط من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، هي موطن لأكثر من نصف سكان العالم، هي أطراف في النظام الأساسي.

سوف نسعى خلال فترة ولايتنا لتشجيع المجلس على دعم عمل المحكمة من أجل تحقيق المساءلة.

وبالإضافة إلى التعاون الذي تتلقاه المحكمة من الأمم المتحدة، يوجز التقرير المستوى العالي من التعاون الذي تتلقاه المحكمة من الدول. ومع ذلك، يتضح بنفس القدر أن المحكمة لا تزال تواجه بعض التحديات من حيث حصولها على التعاون الكامل والفعال في مجالات مهمة. إننا نحث جميع الدول على اتخاذ إجراءات لتشجيع التعاون المناسب مع المحكمة، بما في ذلك ما يتعلق بالتنفيذ الفوري لأوامر القبض، استكشاف المزيد من السبل لمساعدة المحكمة، مثل النظر في إبرام اتفاقات تعاون طوعية.

كما أود أن أعلق على الجزء من التقرير الذي يوجز عمل الصندوق الاستئماني لصالح الضحايا. إن تلبية احتياجات الضحايا هو أمر بالغ الأهمية. نحن نرحب بالتقدم المحرز هذا العام، ذلك على الرغم من التحديات التي يمثلها كوفيد-19. يعتمد الصندوق الاستئماني في عمله على التبرعات، التي بدونها سيتوقف عمله الحيوي. لذلك يسر أيرلندا أن تقدم مساهمة سنوية منتظمة للصندوق وتشجع جميع الدول على النظر في القيام بذلك. كما نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن حزننا الشديد للوفاة المفاجئة للسيد فيليبي ميشيليني، رئيس مجلس إدارة الصندوق، الذي قدم لعمل المجلس مساهمة قيمة للغاية.

إن عالمية نظام روما الأساسي ضرورية لضمان المساءلة عن أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي. ترحب أيرلندا بانضمام كيريباس إلى نظام روما الأساسي في ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩. ونحث جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في نظام روما الأساسي على أن تفعل ذلك.

هذه أوقات عصيبة للمحكمة الجنائية الدولية. لدى المحكمة مهمة فريدة وحيوية لضمان عدم تمكن المسؤولين عن أخطر الجرائم التي تثير الاهتمام الدولي من ارتكاب أفعالهم دون عقاب.

القضائية الجنائية الوطنية وبالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. تعمل كل منظمة بطرق مختلفة لتأمين السلام والعدالة، لكن ينبغي لها العمل معاً بطريقة داعمة لبعضها البعض من أجل تحقيق تلك الأهداف الأساسية. ولهذا لدينا اليوم فرصة للنظر في التقرير السنوي للمحكمة المقدم إلى الأمم المتحدة. خلال الفترة المشمولة بالتقرير ظل عبء عمل المحكمة ثقيلاً. إننا نرحب بإحراز تقدم كبير في العديد من الإجراءات القضائية. كما نوه بالتقدم المحرز في التحقيقات والفحوصات الأولية.

يتضح من التقرير أنه لكي تحرز المحكمة تقدماً فإنها بحاجة إلى الدعم من الدول ومجموعة متنوعة من المنظمات، بما في ذلك الأمم المتحدة. ونرحب بأنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير نالت المحكمة دعماً هاماً بشأن طائفة كبيرة من القضايا من العديد من كيانات الأمم المتحدة وإداراتها ومكاتبها ومن المستشارين والممثلين الخاصين للأمين العام. ترحب أيرلندا ترحيباً حاراً بهذا التعاون المتبادل بين الأمم المتحدة والمحكمة.

ستحظى أيرلندا قريباً بشرف العمل في مجلس الأمن. وسيكون ضمان المساءلة مبدأً هاماً يركز عليه نهجنا خلال فترة ولايتنا. إننا نؤيد بقوة مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. كما نؤيد مبادرة فرنسا والمكسيك بشأن تقييد استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، نتفق مع المحكمة على أن امتياز مجلس الأمن بإحالة الحالات إليها يمكن أن يساعد في تعزيز المساءلة في البلدان التي قد يكون تم فيها ارتكاب جرائم جسيمة ولكن لا يكون للمحكمة عليها ولاية قضائية. ونعتقد أنه ما أن تتم الإحالة تكون المتابعة الحثيثة أمراً ضرورياً لضمان التعاون مع المحكمة، لا سيما فيما يتعلق باعتقال وتسليم الأفراد الخاضعين لأوامر القبض.



المحكمة بجبل قيادي جديد. ومن خلال دعم المرشحين الأكثر تأهيلاً وجدارة يمكننا المساعدة في ضمان أن تكون المحكمة في وضع مثالي يمكنها من تنفيذ ولايتها الأساسية والإصلاحات اللازمة في السنوات القادمة.

تشكر أستراليا فريق الخبراء المستقلين على الانتهاء في الوقت المناسب من تقريرهم النهائي، الذي نُشر في ٣٠ أيلول/سبتمبر. إنه تقرير شامل ودقيق ويستحق دراسة متعمقة من قبل المحكمة والدول الأطراف والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. يجب أن نحافظ على الزخم لإصلاح المحكمة. ونتطلع إلى العمل بشكل بناء مع الدول الأطراف الأخرى والمحكمة وأصحاب المصلحة الآخرين لتحقيق تلك الغاية.

كما ذُكر هنا كثيراً، لا تستطيع المحكمة وحدها أن تفي بالولاية التي منحناها إياها. ونرحب بدعم الأمم المتحدة المستمر للمحكمة والتعاون معها، بما في ذلك ما تلقاه من قيادتها العليا ووجودها الميداني. على الرغم من أن لكتلتيهما ولايات مختلفة في جوهرها إلا أن المحكمة والأمم المتحدة تسعيان جاهدتين لتحقيق نفس الأهداف، بما في ذلك العدالة والمساءلة وصور السلم والأمن الدوليين. وسيظل الدعم المستمر للمحكمة من جانب الأمم المتحدة وأجهزتها يؤدي دوراً حاسماً في السنوات القادمة.

**السيدة بافداج كوريت (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية):**  
تؤيد سلوفينيا بالكامل البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل ألمانيا باسم ٧١ دولة.

نرحب بالفرصة المتاحة اليوم للتصدي للتحديات التي تواجهها المحكمة الجنائية الدولية بهدف الإسهام في نجاح عملها في المستقبل. وتود سلوفينيا أن تشكر الرئيس، القاضي إييو - أوسوجي، على عرضه لآخر تقرير سنوي للمحكمة (انظر A/75/324/Corr.1 و A/75/324). يؤكد التقرير مرة أخرى الزيادة المستمرة في أعباء عمل المحكمة، فضلاً عن حجم وتنوع

وتشعر أيرلندا بقلق بالغ إزاء أية تدابير تُتخذ ضد المحكمة أو مسؤوليها أو موظفيها. اليوم ننضم إلى ألمانيا والدول الأخرى في الإعراب عن دعمنا للمحكمة، سنواصل دعمنا للقيم والمبادئ المنصوص عليها في نظام روما الأساسي والدفاع عنها.

**السيد فيفيلد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد أستراليا منذ زمن طويل ضرورة إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الوحشية الجماعية، هي أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره. وكما تنص ديباجة نظام روما الأساسي والقرارات المتخذة في هذه القاعة فإن تلك الجرائم تهدد السلم والأمن العالميين.

إن التاريخ المعاصر حافل بالأمثلة التي أدى فيها الإخفاق في محاسبة مرتكبي هذه الجرائم إلى ديمومة دورات العنف، غالباً من جيل إلى جيل. يجب أن يُنظر إلى المساءلة عن هذه الجرائم على أنها تسهم في منع نشوب الصراعات. ولهذا انضمنا في ٢٣ حزيران/يونيه إلى أكثر من ٦٠ دولة أخرى في إعادة تأكيد دعمنا للمحكمة الجنائية الدولية والتزامنا بنظام أوسع نطاقاً قائم على القواعد.

إن المسؤولية الأساسية عن التحقيق مع المسؤولين عن الجرائم الدولية الخطيرة ومقاضاتهم، عند الاقتضاء، تقع على عاتق الدول ذاتها، هذا هو الشيء السليم. ومع ذلك فالمحكمة الجنائية الدولية عليها دور بالغ الأهمية، ذلك بوصفها محكمة الملاذ الأخير عندما تكون دولة طرف ذات اختصاص قضائي غير قادرة على ممارسته أو غير راغبة في ذلك. إن مبدأ التكامل والتشغيل السليم هو مبدأ أساسي وحاسم لكل من شرعية المحكمة ونجاحها.

نحن ندرك التحديات التي تمثلها جائحة مرض فيروس كورونا ونقدر التزام المحكمة بمواصلة إجراءاتها، بما في ذلك في ضوء حقوق المحاكمة العادلة المعمول بها.

تقف المحكمة الجنائية الدولية عند مفترق طرق. إن انتخاب مدع عام جديد وستة قضاة جدد هذا العام في نيويورك سيؤيد

وينبغي التأكيد على أن تعاون الدول الأطراف مع المحكمة ليس خياراً سياسياً بل التزاماً قانونياً دولياً. فلا يمكن الشك في الاعتقاد الراسخ بضرورة محاسبة مرتكبي الفظائع الجسيمة. نحن قلقون من أن ١٤ أمر قبض أصدرتها المحكمة لا تزال دون تنفيذ، بعضها معلق منذ سنوات. لذلك ندعو جميع الدول، بما في ذلك الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي، إلى تعزيز مساعدتها للمحكمة واتخاذ إجراءات ملموسة لضمان تنفيذ أوامر القبض المعلقة ولصالح مكافحة الإفلات من العقاب.

ونحن نرى أن زيادة التعاون بين مجلس الأمن والمحكمة من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في منع ارتكاب الجرائم الوحشية، أن يسهم كذلك في فعالية المحكمة ومصادقتها. ينبغي لنا أيضاً أن نبز أهمية البحث عن حلول للضحايا الذين لا يقعون ضمن اختصاص المحكمة، سواء بسبب عدم القبول العالمي للمحكمة أو لعدم كفاية الانخراط من جانب مجلس الأمن أو الدول. وبوصف سلوفينيا داعماً طويل الأمد للمحكمة فإنها تشجع جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي على النظر في أمر الانضمام، ندعو إلى المزيد من عمليات التصديق على تعديلات كمبالا والانضمام إليها.

تمر المحكمة بفترة بالغة الأهمية بالنسبة لعملها ومصادقتها في المستقبل. وبوصفنا من الدول الأطراف نود أن نؤكد أهمية انتخاب أكفأ المرشحين من ذوي الأخلاق الرفيعة في الانتخابات القادمة لمنصب المدعي العام المقبل والقضاة الستة الجدد.

نرحب بتقرير عملية استعراض الخبراء المستقلين، التي تهدف إلى إدخال مزيد من التحسينات على كفاءة المحكمة وإدارتها. إننا على ثقة بأن المحكمة والدول الأطراف فيها ستنجح في اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ توصيات التقرير، مما يعزز نزاهة وكفاءة المحكمة في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

أخيراً، يجب علينا جميعاً أن نسعى جاهدين لكي تكون لدينا محكمة محايدة ومستقلة وعالمية وفعالة حتى تصدر

جهودها لتحقيق العدالة للضحايا، كل ذلك يشهد على دورها المتنامي في إرساء المساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي.

المحكمة اليوم هي المؤسسة القضائية المركزية للعدالة الجنائية الدولية، التي تهدف لمكافحة الإفلات من العقاب على الفظائع ودعم سيادة القانون. إن هذه الجرائم تثير قلق المجتمع الدولي بأسره، ذلك لأنها تهدد السلم والأمن الدوليين ورفاه العالم برمته. تتجلى أهمية دور المحكمة في القضايا التي تناوّلها في إجراءاتها القضائية والتحقيقات والفحوصات الأولية الجارية، فضلاً عن العدد الكبير من البلاغات التي تتلقاها.

بالنظر إلى دور المحكمة النشط بشكل متزايد والتغيرات في الساحة الدولية التي تشكل تحدياً خطيراً لمفهوم تعددية الأطراف فقد أصبح الآن من المهم أكثر من أي وقت مضى دعم استقلالية المحكمة وحيادها في مكافحة الإفلات من العقاب وضمان احترام القانون الدولي. نحن نؤمن إيماناً قوياً بأن استقلال نظام العدالة شرط مسبق لسيادة القانون. ومن أجل احترام سيادة القانون الدولي ينبغي عدم السماح بالتدخل في عمل نظام العدالة الجنائية الدولية أو إعاقته. لا يمكن أن يكون هناك مغزى للبيانات المتعلقة بسيادة القانون والسعي لتحقيق العدالة إلا عندما يكون جميع المعنيين من أصحاب المبادئ وأن يتخذوا الإجراءات اللازمة ويثبتوا التزامهم الجاد والمتسق. الأمر متروك لهم جميعاً لتعزيز التعاون الدولي، الذي ينبغي أن يكون شاملاً وأن يركز على التقارب ويقوم على الثقة والاحترام المتبادلين لأصحاب المصلحة الآخرين وعلى القانون الدولي وحقوق الإنسان. هذا هو ما سوف يبني الثقة في نظام العدالة الجنائية الدولية.

لا يزال تعاون الدول ومساعدتها ودعمها أموراً أساسية، لا سيما في ضوء التهديدات والاعتداءات غير المسبوقة وغير المقبولة ضد المحكمة واستقلالها. وتود سلوفينيا أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمها الثابت لاستقلال ونزاهة المحكمة.

دعماً لجهودنا الثنائية في ميانمار نعتبر أن التحقيق الذي يجريه مكتب المدعية العامة للمحكمة في وضع أقليات الروهينغيا هو إجراء بالغ الأهمية من إجراءات بناء الثقة لضمان عودتهم الآمنة والطوعية. وباعتبارنا بلداً متضرراً من هذا الوضع فقد رحبنا بحكم الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية بشأن طلب المدعية العامة فتح تحقيق في الوضع في بنغلاديش وميانمار. إننا نتابع باهتمام بالغ هذا التحقيق الذي تجريه المدعية العامة.

في هذا العام أرسل مكتب المدعية العامة أول بعثة له إلى بنغلاديش بعد فتح التحقيق. وخلال مهمة البعثة تواصل المكتب مع المعنيين من الوزارات الحكومية وكيانات الأمم المتحدة وشركاء المجتمع المدني والسلك الدبلوماسي. كما أجرت البعثة أنشطة توعية لتوفير معلومات للمجتمعات المتضررة حول التحقيق والمسائل التشغيلية واللوجستية المتقدمة بغية التمكين من بدء أنشطة التحقيق في مخيمات الروهينغيا في بنغلاديش. وتظل بنغلاديش ملتزمة بتقديم الدعم اللازم لقلم المحكمة الجنائية الدولية، كذلك مكتب المدعية العامة، ذلك من أجل ضمان العدالة لضحايا الروهينغيا. وفي هذا الصدد تؤيد بنغلاديش دعوة كندا المستمرة لمجلس الأمن كي يحيل الوضع في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ونشدد على أن التعاون والمساعدة والدعم لنظام روما الأساسي من جانب الدول الأطراف، كذلك الدول الأخرى، تظل أموراً حاسمة لكي تنفذ المحكمة ولايتها بطريقة مستدامة وذات مغزى. نؤيد في هذا الصدد الجهود المستمرة التي تبذلها المحكمة لتوسيع نطاق شبكة تعاونها في المنطقة، نكرر دعوة المحكمة إلى جميع الدول للتعاون في التحقيق في ميانمار. كما ندعو ميانمار وآلياتها القضائية القانونية المحلية إلى التعاون مع المحكمة بروح التكامل.

ونعلق أهمية على تعزيز التبرعات للصندوق الاستئماني لصالح الضحايا من أجل تمكينه من الوفاء بولاياته المتعلقة

أحكاماً عالية الجودة وتضع حقوق الضحايا في صميم عملها. وسيطلب ذلك جهوداً مشتركة من جميع أصحاب المصلحة. وتظل سلوفينيا ملتزمة التزاماً راسخاً بسيادة القانون والعدالة الجنائية الدولية ومستعدة للمساهمة في زيادة تعزيز نظام العدالة الجنائية الدولية.

**السيد إسلام (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** يحيط وفد بلدي علماً بالتقرير (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1) عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية خلال العام الماضي. نحن نقدر عمل المحكمة المستمر، على الرغم من التحديات العملية المختلفة التي تسببت بها جائحة مرض فيروس كورونا. كما نقدر التقدم المهم الذي أحرزته المحكمة في أنشطتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويسر بنغلاديش في هذا الصدد أن تكون من مقدمي مشروع القرار A/75/L.5، المعنون "تقرير المحكمة الجنائية الدولية".

إن بنغلاديش ثابتة في التزامها بمساندة الجهود العالمية لدعم العدالة وسيادة القانون، هما ركيزة أساسية في صون السلم والأمن الدوليين. نحن ندرك أن المحكمة هي إحدى المؤسسات العالمية الرئيسية للعدالة الجنائية ونؤكد مجدداً دعمنا الثابت لطابعها القضائي المستقل والنزيه. ونجدد التزامنا بدعم وحماية المبادئ والقيم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي والحفاظ على سلامته. بنغلاديش ملتزمة أيضاً بتعزيز عالمية نظام روما الأساسي والتنفيذ الكامل له. لقد رحبنا بانضمام كيريباس إلى نظام روما الأساسي في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، مما زاد عدد الدول الأطراف فيه إلى ١٢٣ دولة.

إن العدالة شرط أساسي لحل الصراعات العالمية وإحلال السلام العالمي الدائم. نحن مقتنعون أكثر بذلك بعد تحمل وطأة صراع في منطقتنا أدى كما تعلم الجمعية إلى نزوح ١,١ مليون من الروهينغيا قسراً إلى بنغلاديش. إن عودتهم الآمنة والطوعية إلى ولاية راخين هي الحل الوحيد لتلك الأزمة. ولذلك فإن

في مرحلة المداولات؛ وبعضها، مثل قضية الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود، قد بدأت بالفعل مرحلة المحاكمة الشفوية، أو على وشك البدء بذلك كما في قضية يكاتوم ونغايسوننا.

في البيان الذي أدلى به ممثل إسبانيا خلال الدورة السابقة أعربنا عن أسفنا للعقبات والصعوبات التي واجهتها المحكمة في محاولة الاضطلاع بمهامها وشددنا على أن مثل هذه الهجمات، التي تهدف إلى الحد من حرية المدعية العامة في التحقيق، هي ببساطة غير مقبولة ( انظر A/74/PV.25، الصفحة ٢٣). إن تلك الهجمات، التي استمرت وتكثفت بشكل كبير وأصبحت موجّهة بشكل أكبر في الأشهر الأخيرة، تُضعف مجمل البنية القانونية التي تم تشييدها بمجهود كبير على مدى السنوات الخمسة والسبعين الماضية لحماية المصالح الجماعية للمجتمع الدولي. بالنسبة لإسبانيا، تشكل المحكمة عنصراً رئيسياً في تطوير إقامة العدل في النظام الدولي، لذلك نعيد تأكيد دعمنا لها في مواجهة هذه الهجمات. المحكمة هي مؤسسة لديها مهمة عالمية لا جدال فيها. وتقع على عاتق الدول الأطراف في نظام روما الأساسي مسؤولية أن تكون قدوة يُحتذى بها، أن تحميها حتى تتمكن من العمل بكل الوسائل التي تحتاجها ودون تدخل غير مبرر من أطراف ثالثة، مع الحفاظ على موقف المخلص ولكن الناقد لها. وكما حذرت وفود عديدة في بياناتها اليوم، تمر المحكمة بمنعطف حاسم وتواجه تحديات كبيرة. ونود أن نسلط الضوء على ثلاثة من هذه التحديات على وجه الخصوص.

أولاً، يجب على الدول الأطراف أن تغتنم الفرصة للتفكير في الآراء والتوصيات الواردة في التقرير الذي قدمه فريق الخبراء المستقلين، مع الحفاظ على الولاء المؤسسي والروح الناقدة التي ذكرناها من قبل، من أجل الدفع بتعزيز المحكمة. وينبغي على أي حال أن يُنظر في توصيات الفريق بتعمق وهدوء وشفافية كما ينبغي، مع المحاورين المعنيين، من أجل تقييم مدى ملاءمتها وضرورتها ويسرها وصيغها الممكنة بغية تشجيع جمعية الدول الأطراف على تنفيذها.

بجبر الضرر والمساعدة. وبوصف بنغلاديش ميسرا معينا فإنها تبذل الجهود للانخراط مع الدول الأطراف المعنية لتسوية المبالغ المستحقة عليها.

في الختام، نود أن نؤكد أهمية دعم التضامن بين الدول الأطراف ونزاهة ومصداقية المحكمة بوصفها محكمة الملاذ الأخير من أجل المصلحة العليا المتمثلة في مكافحة الإفلات من العقاب على أكبر الجرائم بموجب القانون الدولي في إطار ولايتها.

السيد غاريسيا لويس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف كبير لي اليوم أن أحاطب الجمعية العامة كي أناقش مرة أخرى التقرير الذي قدمه رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي إييو - أوسوجي (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1).

أود في البداية أن أذكر أن مملكة إسبانيا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، كذلك البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا بالنيابة عن ٧١ دولة طرفاً في نظام روما الأساسي.

إنه لمن الضروري أن يتم توطيد المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها الهيئة المسؤولة عن التحقيق في أخطر الجرائم التي تمس المجتمع الدولي برمته وتقدم الجناة إلى العدالة، ذلك بوصفها محكمة الملاذ الأخير والمكملة للولايات القضائية الوطنية، من أجل إنهاء الإفلات من العقاب ومنع ارتكاب تلك الجرائم وتوفير العدالة والتعويض للضحايا.

ويجدر التنويه بالعمل القضائي الذي قامت به المحكمة خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٢٠، الذي تم عرضه بالتفصيل في التقرير. بالإضافة إلى القضايا الجديدة مثل قضية السيد عبد الرحمن وحالات مثل تلك الموجودة في أفغانستان وميانمار وفنزويلا، فقد تم إحراز تقدم في عدد من القضايا، مثل قضية نتاغاندا، التي هي في مرحلة الاستئناف؛ وبعضها، مثل قضية دومينيك أونغوين، هي

لقد شاركت المحكمة في مهمة المساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، هو أحد المبادئ التوجيهية الرئيسية التي ألهمت إنشاء الأمم المتحدة قبل ٧٥ عامًا. تتحمل الدول مسؤولية دعم المبادرات الهادفة إلى تعزيز البعد المؤسسي للنظام الدولي، لا سيما تلك التي تتجاوز هذا البعد وتحمي المصالح الجماعية التي يتفق عليها المجتمع الدولي. وهذا، في رأي مملكة إسبانيا، هو أفضل سبيل لتكريم الإرث الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

**السيد ميكيلا دزه (جورجيا)** (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

نرحب بأحدث تقرير للمحكمة الجنائية الدولية (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1) وأشكر رئيسها، القاضي إييو - أوسوجي، على العرض المسهب الذي قدمه اليوم.

بينما نتأمل في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة وضرورة تعزيز دعمنا للنظام الدولي القائم على القواعد، نود أن نعرب عن التزامنا الراسخ بمكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد العالمي، أن نعيد تأكيد دعم جورجيا الذي لا يتزعزع للوفاء بالمبادئ المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. ونعيد التأكيد على أن التعاون والمساعدة الفعالين والشاملين من جانب الدول فيما يتعلق بكل جانب من جوانب ولاية المحكمة، على أساس التكامل، يظلان أمرين لا غنى عنهما لضمان قدرة المحكمة على تنفيذ أنشطتها بكفاءة في المستقبل. يجب أن تصبح المحكمة الجنائية الدولية محكمة تبعث برسالة قوية تصل إلى مسامع الضحايا والجناة على حد سواء.

بينما نحن نتكلم الآن، تجد المحكمة نفسها في منعطف تاريخي من مسيرة تطورها، حيث من المقرر إجراء انتخابات مهمة للمدعي العام القادم وستة قضاة جدد في الجمعية المقبلة للدول الأطراف. إن المساهمة في جعل المحكمة أكثر فعالية وكفاءة تعزيز كفاءتها التشغيلية تظلان مسؤولية الدول الأطراف بكل الوسائل

ثانياً، يعتمد الأداء السليم للمحكمة إلى حد كبير على استمرار تعزيز الدول لتعاونها الإداري والقانوني مع هذه المؤسسة. لكنه يعتمد أيضاً - وهذا ما لا يجب التغاضي عنه في هذه الأوقات - على تزويد المحكمة بالموارد الكافية، ليس لأداء مهامها فحسب ولكن أيضاً لتغطية أية تعويضات قد تُمنح للضحايا. وفي هذا الصدد، فإن التمويل الكافي للصندوق الاستئماني لصالح الضحايا هو تحدٍ يجب أن نتصدى له، نحن الدول الأطراف. تعمل إسبانيا سنوياً على مواصلة مساهمتها في هذا الصندوق وتشجع الآخرين على الانضمام إلى هذا الجهد.

تود مملكة إسبانيا أن تعرب عن بالغ تقديرها لجهود المحكمة، على الأخص موظفيها، من أجل التكيف مع الظروف التي أوجدتها جائحة مرض فيروس كورونا. والتقرير الذي قدمه الرئيس إييو - أوسوجي هو سجل دقيق لحقيقة أن المحكمة قد تعاملت مع الوباء بأقصى قدر من الحزم وذلك من خلال زيادة نشاطها عن بعد وضمان سلامة المحتجزين وغيرهم من المشاركين في الإجراءات في جميع الأوقات.

ثالثاً، فيما يتعلق بانتخاب من سيشغلون بعضاً من أعلى مواقع المسؤولية في المحكمة في السنوات القادمة، لا سيما مكتب المدعي العام والقضاة، تود مملكة إسبانيا أن تؤكد مجدداً ما قاله وفدها في الدورة السابقة (انظر A/74/PV.25). إن وجود مرشحين يتمتعون بخبرة كبيرة في المجال وكفاءة تقنية معترف بها، أكثر من أي معيار آخر، هو أفضل ضمان لنجاح عمل المحكمة في المستقبل. في غضون أسابيع قليلة ستتحمل الدول الأطراف المسؤولية الخاصة عن الاختيار السليم في انتخابنا للجيل القادم من الأشخاص الذين سيكتبون تاريخ المحكمة - محكمتنا - في السنوات المقبلة. إن اتخاذ القرار الصائب أمر بالغ الأهمية، لأنه سيكون له عواقب طويلة الأجل وسيؤثر على الظروف التي ستعقد فيها الدورة التاسعة عشرة القادمة لجمعية الدول الأطراف.



بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وممثل ألمانيا، بالنيابة عن ٧١ دولة.

أود الآن أن أوضح بعض النقاط الإضافية بصفتي الوطنية. اسمحو لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للمحكمة الجنائية الدولية على تقريرها السنوي (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1) والشكر لرئيسها على العرض الذي قدمه.

كان العام الماضي مليئاً بالتحديات التي سببتها بشكل أساسي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). بالإضافة إلى مكافحة هذا العدو غير المرئي، علينا أن نحارب أيضاً عواقبه العديدة. في الوضع الحالي، مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية، كذلك التحديات القائمة على الجبهة السياسية وجبهة حقوق الإنسان، يتزايد أيضاً خطر الجرائم الوحشية، كما تم الإقرار بذلك في اعتماد الجمعية العامة مؤخراً لقرارها الجامع ٣٠٦/٧٤ بشأن كوفيد-١٩، لذلك ينبغي لجهودنا من أجل تخفيف حدة الجائحة أن تفعل الشيء ذاته. ويبين هذا بوضوح مدى أهمية ضمان بقاء مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة الجنائية في بؤرة اهتمامنا، بغض النظر عن التحديات التي نواجهها.

ترحب كرواتيا بأن عمل المحكمة وأنشطتها قد استمرت خلال الوباء. من خلال الجهود والأنشطة المخصصة للتحقيق والمحاكمة وإدانة المسؤولين عن أسوأ أنواع الجرائم، تؤدي المحكمة دوراً حاسماً في منع ارتكاب الجرائم الوحشية، تبعث برسالة واضحة مفادها أن الجناة سوف يُحاسبون وأن الضحايا سوف يُنصفون. تؤيد كرواتيا بقوة عمل المحكمة بوصفها أداة مهمة من أدوات القانون الدولي، تدعو إلى القبول العالمي لولايتها القضائية وتظل ملتزمة بنظام دولي قائم على القواعد.

من أجل أداء المحكمة لمهامها وتحقيق أهدافها يجب أن تكون قوية ومستقلة وحيادية. لذلك تولي كرواتيا أهمية كبيرة للجهود والعمليات التي تهدف إلى مراجعة أداء المحكمة لجعلها

الممكنة. لذلك قررت جورجيا ترشيح السيد غوتشا لوردكيبانيدزه لمنصب قاض. وبصفته مرشحاً يتمتع بخلفية أكاديمية متنوعة ومهنية لا تشوبها شائبة، هو الذي نال تقديراً محلياً ودولياً على حد سواء، فإننا نعتقد أن البروفيسور لوردكيبانيدزه سوف يسهم بشكل كبير في الكفاءة والطابع الأخلاقي لهيئة المحكمة بأن يصبح أول قاضٍ في المحكمة من جورجيا.

نحن ندعم الجهود الرامية إلى تعزيز كفاءة منظومة المحكمة وإدارتها الرشيدة ونذكر أهمية تقرير استعراض الخبراء المستقلين في تلك العملية. إننا نؤمن بمقدرة الجماعي المتمثل في مساعدة المحكمة على النجاح في التغلب على جميع تحدياتها وتحقيق العدالة للضحايا، الذي سيكون خطوة أولى نحو تحقيق السلام والمصالحة المستدامين للمجتمعات المتضررة - وخطوة نحو مستقبل أفضل. وفي هذا الصدد، فإن تحقيق المحكمة في الجرائم التي ارتكبت في جورجيا خلال العدوان الروسي عام ٢٠٠٨ قد يكون بمثابة مثال على جهود المحكمة وعزمها. ولم تدخر حكومة جورجيا جهداً في مواصلة التعاون الكامل مع التحقيق الجاري ودعمه بشكل يومي.

ونرحب بالأنباء الأخيرة بشأن المساعدة التي قدمتها الدول والسبل الناشئة حديثاً للتعاون مع مختلف أجهزة المحكمة. وكما يشير التقرير، فقد أنجز الصندوق الاستئماني لصالح الضحايا تقييمات الاحتياجات لبرامج المساعدة الممكنة. وستواصل جورجيا، بوصفها دولة طرفاً في نظام روما الأساسي، بذل الجهود لتعزيز المحكمة على صعيد مواردها المؤسسية ومخصصات ميزانيتها. في الختام، أود أن أكرر أننا على استعداد لمواصلة تعاوننا الثابت مع المحكمة من أجل ضمان تحقيق العدالة لضحايا أخطر الجرائم موضع الاهتمام الدولي، في جورجيا وأماكن أخرى.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي،

أن هذه هي الجلسة العامة الأخيرة للجمعية العامة خلال فترة ولايتهم، اسمحو لي أن أشيد برئيس المحكمة، القاضي تشيلي إيبو - أوسوجي، على خدمته وقيادته المتفانيتين، المدعية العامة، السيدة فاتو بنسودا، على مساهمتها البارزة وعملها المتفاني والنائج التي تحققت بعزم للوفاء بولايتها في السعي لتحقيق العدالة دون خوف أو محاباة.

أشكر رئيس المحكمة على عرض تقريرها السنوي (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1). كما أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على إعداد تقرير المحكمة وأحيط علماً بتقريره A/75/321 و A/75/323. ونشكر منظومة الأمم المتحدة على تعاونها المكثف مع المحكمة وعلى توفيرها التسهيلات والخدمات للمحكمة على أساس استرداد التكاليف المتفق عليه. وبوصفنا أحد مقدمي مشروع القرار A/75/L.5، نشكر الممثل الدائم لهولندا على عرضه.

لا تزال عجلات العدالة الجنائية الدولية تدور في المحكمة الجنائية الدولية، على الرغم من التحديات التي تشكلها جائحة فيروس كورونا الحالي (كوفيد-19). كما يشير التقرير بوضوح، فقد تم عرض ١٠ قضايا على المحكمة في مراحل مختلفة من الإجراءات خلال الفترة المشمولة بالتقرير من ١ آب/أغسطس ٢٠١٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٢٠. ونحيط علماً بالتطورات الملحوظة في هذا الصدد. كما نرحب بشكل خاص بقرار دائرة الاستئناف بإلغاء قرار الدائرة التمهيدية الثانية بشأن الإذن بالتحقيق في الحالة في أفغانستان. ونحيط علماً بطلب التأجيل الذي قدمته حكومة أفغانستان بموجب المادة ١٨ من نظام روما الأساسي، بينما ينظر المدعي العام في المعلومات المقدمة نود أن نعرب عن تقديرنا للوسائل السلمية والقانونية المستخدمة للتعامل مع هذه المصلحة البالغة الأهمية في قضية من قضايا العدالة. ومع ذلك فإننا نأسف أيضاً للطلبات المعلقة الخاصة بإلقاء القبض والتسليم وندعو إلى تعاون قوي مع المحكمة في

أقوى وأكثر فعالية وقدرة على الحفاظ على حيادها. وتثني كرواتيا على فريق الخبراء المستقلين لتقريره الممتاز. إن توصياته البالغ عددها ٣٨٤ توضح أننا بحاجة إلى تحسين أداء المحكمة. والأمر متروك لنا الآن، نحن الدول الأعضاء، بالتعاون مع مسؤولي المحكمة، لتحليل التقرير بدقة ثم اتخاذ إجراءات ملموسة.

وتعتقد كرواتيا اعتقاداً راسخاً أيضاً أن انتخاب مدع عام وقضاة مؤهلين تأهيلاً عالياً لهذا العمل هو أمر ضروري لسير عمل المحكمة بشكل سليم. ونأمل أن يؤدي تمديد الفترة المخصصة لترشيح المدعي العام إلى اختتام ناجح لهذه العملية. كما نؤكد على أهمية ضمان عدم تعرض المدعي العام وجميع مسؤولي المحكمة لأية ضغوط في أداء واجباتهم.

إن كرواتيا، باعتبارها ضحية للعدوان الوحشي خلال تسعينات القرن الماضي، قبل دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ، تدرك جيداً أهمية مكافحة الإفلات من العقاب. لقد رحبنا باعتماد تعديل النظام الأساسي في عام ٢٠١٩ بهدف السماح بالملاحقات القضائية فيما يتعلق بالتجويح المتعمد للمدنيين في الصراعات المسلحة غير الدولية. ويسعدنا إبلاغ الجمعية العامة بأن تحضيراتنا الداخلية قد بدأت للتصديق على التعديلات المعتمدة في جمعية الدول الأطراف في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩.

أخيراً، أود أن أختتم بالتأكيد على التزام كرواتيا القوي بعمل المحكمة ودعمها له. وندعو الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي إلى أن تفعل ذلك وأن تنضم إلى الكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب.

**السيد كايا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية):** يؤيد وفد سيراليون البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا بالنيابة عن ٧١ دولة. أود أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بمسؤولي المحكمة الجنائية الدولية وأثني عليهم لالتزامهم الثابت والخدمة التي يقدمونها. بما

الصدد، بناء على توصية من لجنة الخدمات القضائية والقانونية الوطنية المستقلة، قامت حكومة سيراليون بترشيح القاضية ميتا ماريا سامبا لانتخابها قاضية في المحكمة للفترة ٢٠٢١-٢٠٣٠. بناءً على الخبرة المهنية للقاضية سامبا وإجاباتها خلال مقابلتها، خلصت اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة للمحكمة إلى أنها مؤهلة تأهيلاً عالياً للتعين كقاضية في المحكمة.

كذلك أقرت اللجنة بخبرتها القضائية الوطنية الكبيرة والواسعة النطاق؛ وخدمتها في العديد من الوظائف الأخرى على المستويين الوطني والدولي؛ ومعرفتها المتعمقة والملموسة بنظام روما الأساسي والاجتهاد القضائي للمحكمة؛ وخبرتها الكبيرة ذات الصلة الواضحة في العمل مع الشهود والضحايا على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك الخبرة الميدانية؛ وخبرتها القانونية في قضايا محددة، لا سيما العنف ضد النساء والأطفال. وبينما بدأ هذا الأسبوع مناقشات المائدة المستديرة العامة، تتطلع سيراليون إلى نظر الأعضاء بإيجابية في ترشيحها ودعمها.

في الختام، على الرغم من التحديات والتهديدات التي تواجهها المحكمة تظل سيراليون ملتزمة التزاماً راسخاً بولاية المحكمة ومركزها كمؤسسة قضائية مستقلة ومحيدة. ونعيد تأكيد هذا الالتزام من أجل الضحايا. إن الضحايا هم في صميم عمل المحكمة، قد تم بناء نظام مساءلتها نيابة عنهم. ونرحب في هذا الصدد بمشاركة أكثر من ١١ ٠٠٠ ضحية في القضايا المعروضة على المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

أخيراً، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره وإشادته بالصندوق الاستئماني لصالح الضحايا لأداء ولايته، لتقديم المساعدة وتمكين المشاركة المتزايدة للضحايا في جلسات المحكمة، فضلاً عن دفع التعويضات. وتقديراً لأهمية العمل الذي يقوم به الصندوق قدمت له سيراليون مساهمة مالية، ذلك على النحو الذي تعهدت به في الجمعية الثامنة عشرة للدول الأطراف. نعتقد أن الضحايا يجب أن يكونوا في مقدمة ومحور جميع اعتباراتنا للمحكمة الجنائية الدولية.

هذا الشأن. ويود وفد سيراليون أن يسلم الضوء على ثلاث مسائل موضوعية في هذا البيان.

أولاً، نريد أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر دعمنا الثابت للمحكمة بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة ومحيدة، نعيد تأكيد التزام المحكمة بدعم المبادئ والقيم المكرسة في نظام روما الأساسي والدفاع عنها والحفاظ على نزاهتها دون أن تردعها التهديدات الموجهة ضد المحكمة ومسؤوليها والمتعاونين معها. وفي الوقت نفسه نشعر بالقلق حيال التدابير المتخذة ضد مسؤولي المحكمة بينما نجد عزمنا على الوقوف متحدين ضد الإفلات من العقاب. تؤكد سيراليون من جديد الأهمية الكبيرة التي نعلقها على عمل المحكمة، عمل نظام روما الأساسي بفعالية، إيماننا الراسخ بضرورة مبدأ التكامل داخل ذلك النظام.

ثانياً، هذا مرتبط بنقطة الأولى، أود أن أؤكد التزام المحكمة ودعمنا لرؤيتها وهي تسعى جاهدة لأن تكون منظمة عالمية ومتجاوبة ومرنة وصامدة مع توجه ثابت نحو التحسين المستمر. ونرحب في هذا الصدد باستعراض الخبراء المستقلين للمحكمة ونظام روما الأساسي ونشر التقرير النهائي لفريق الخبراء المستقلين. نثني عليهم لتقديم التقرير النهائي في الوقت المحدد، على الرغم من القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩، نشيد بهم أيضاً على تقريرهم الشامل وتوصياته ذات المنحى العملي. تتفق سيراليون بشكل عام مع الخبراء على أنه في المناخ السياسي السائد اليوم، في ضوء انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في جميع أنحاء العالم، فإن مهمة المحكمة لا تقل أهمية عن أي وقت مضى. ولذلك نحن نقدر الدعوة إلى الالتزام تجاه المحكمة، ضمان نجاح عملية الاستعراض في تعزيز المحكمة ونظام روما الأساسي.

ثالثاً، إدراكاً للتغيرات الوشيكة في القيادة، بما في ذلك التغيرات في الجهاز القضائي، تقر سيراليون على النحو الواجب بأهمية ترشيح وانتخاب قضاة مؤهلين وأكفاء وذوي خبرة ومن أعلى مستويات الجودة والأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة. وفي هذا

ونتطلع إلى رؤية المدعي العام القادم يحدو حذوها. وفي الواقع نحن نأمل أن يتم قريباً تحديد وانتخاب مرشح يتمتع بأفضل المؤهلات لهذا المنصب البالغ الأهمية بتوافق الآراء.

تود الأرجنتين أن تؤكد على أن المحكمة في مكافحتها للإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير قلقاً دولياً هي تسهم في تحقيق أهداف منظمتنا. في الواقع، على النحو المنصوص عليه في تعديلات كمالا، ليس هناك من ينكر مساهمة المحكمة في تشكيل نظام متعدد الأطراف يهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وتحقيق السلام الدائم وفقاً للقانون الدولي وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن معاناة ضحايا أبشع الجرائم هي أكبر عار على البشرية. لا يمكننا أن نسمح بمرور هذا القرن دون ردود قوية على هذه الانتهاكات. يجب أن نبني فيما بيننا عالماً أكثر عدلاً في ظل سيادة القانون الدولي.

**السيد سكوكنيك تايا (شيلي) (تكلم بالإسبانية):**  
يشكر وفد شيلي رئيس المحكمة الجنائية الدولية على تقديم تقريره السنوي الشامل عن الأنشطة المنفذة في الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٩ إلى ٣١ تموز/يوليه من هذا العام (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1).

نود تسليط الضوء على عمل المحكمة الدؤوب والجدير بالثناء، لا سيما قدرتها على الاستجابة والتكيف مع التحديات التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا، فضلاً عن سعيها المستمر للتعاون والعالمية والتكامل. ونؤكد من جديد التزامنا القوي والحازم تجاه المحكمة ونشدد على أهمية استخدام آلياتها لمحاسبة المسؤولين عن الجرائم الواقعة ضمن اختصاصها.

مثل أي محكمة، تتوقف شرعية المحكمة الجنائية الدولية وعملها السليم وفقاً لنظام روما الأساسي على احترام إدارتها الذاتية واستقلاليتها. وفي هذا الصدد، انضمت حكومة بلدي

**السيدة سكيف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية):** أود أولاً أن أشكر القاضي تشيلي إيبيو - أوسوجي على عرضه للتقرير عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية خلال العام الماضي (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1). وتأمل الأرجنتين أيضاً أن يُعتمد مشروع القرار A/75/L.5، بشأن تقرير المحكمة، مرة أخرى بتوافق الآراء، في نفس الوقت الذي يتم فيه عرض التقرير ومناقشتنا بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

إن النشاط الملحوظ للمحكمة منذ تقديم تقريرها السابق (A/74/324) (انظر A/74/PV.25) أظهر مرة أخرى أنها أداة أساسية في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز حقوق الإنسان وترسيخ سيادة القانون على المستوى الدولي. إن السياق الحالي المعقد الذي تعمل فيه المحكمة يتطلب التزاماً قوياً من الدول الأطراف فيها. لذلك تكرر الأرجنتين دعمها للمحكمة كمؤسسة أساسية في مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير القلق الدولي. ويتجلى دعم الأرجنتين بطرق مختلفة، لكننا نفخر بشكل خاص بكوننا أول دولة طرف تبرم اتفاقات التعاون الأربعة التي اقترحتها المحكمة. كما صدقت الأرجنتين على تعديلات كمالا بشأن جرائم العدوان وترحب بتفعيل اختصاص المحكمة على مثل هذه الجرائم.

فيما يتعلق بالدورة المقبلة لجمعية الدول الأطراف، نأمل أن يتم تناول توصيات فريق الخبراء المستقلين في إطار عملية الاستعراض الجارية في حوار صريح بين أجهزة المحكمة والدول الأطراف والمجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، من المهم أن نأخذ في الاعتبار أنه سيتم انتخاب قضاة جدد والمدعي العام المقبل للمحكمة خلال الدورة القادمة لجمعية الدول الأطراف. ونود في هذا الصدد أن نسلط الضوء على العمل المهم للمدعية العامة، السيدة فاتو بنسودة. ففي ظل قيادتها أجرى مكتبها فحوصات وتحقيقات أولية شاملة ووافية في أنحاء مختلفة من العالم. نحن نقدر احترافها وتفانيها على مدار السنوات الماضية

التقرير، يعيقها في الممارسة العملية عدم تعاون بعض الدول، سواء كانت أطرافاً في نظام روما الأساسي أم لا، فيما يتعلق باعتقال واحتجاز الأشخاص الذين أصدرت المحكمة أوامر بالقبض عليهم.

ويشير تقرير المحكمة إلى أنها أصدرت حتى الآن أوامر اعتقال وتسليم ١٤ شخصاً وأنها لا تزال معلقة. نكرر في هذا الصدد نداء المحكمة العاجل إلى الدول الأطراف المعنية لتقديم التعاون والمساعدة اللازمين للامتنال الكامل لتلك الطلبات. يتشاطر وفد شيلي ذلك القلق ويؤكد مجدداً التزامه القانوني بالتعاون مع المحكمة.

ويشدد وفد شيلي على ملاحظات المحكمة الواردة في تقريرها السنوي فيما يتعلق بالأهمية الأساسية لامتنال الدول الأطراف للنظام الأساسي مع التزامها بالتعاون حتى تتمكن المحكمة من أداء مهامها كما ينبغي. وفيما يتعلق بوفاء شيلي بذلك الالتزام، يجري في المجلس التشريعي منذ أيار/مايو إضفاء الطابع الرسمي على مشروع قانون بشأن التعاون بين شيلي والمحكمة. القانون المقترح ضروري للتنفيذ الكامل للأحكام المتعلقة بالتعاون والمنصوص عليها في الجزء ٩ والمادة ٨٨ من نظام روما الأساسي، التي بموجبها يتعين على الدول الأطراف ضمان توفر الإجراءات بموجب قوانينها الوطنية لجميع أشكال التعاون المحددة في النظام الأساسي. نحن نقدر ونؤكد الدعم المقدم لبلدنا من قبل متخصصين من قلم المحكمة في إعداد مشروع قانون بشأن التعاون ضمن إطار المساعدة والعون اللذين تقدمهما.

لا تزال عالمية نظام روما الأساسي تشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه المحكمة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف أن تواصل المحكمة، بدعم مستمر من الدول الأطراف في النظام الأساسي، تطوير تفاعلها وتعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية وعملها على زيادة الوعي بأنشطتها. ومع ذلك نأسف

إلى مجموعة كبيرة من الدول التي أعربت عن قلقها البالغ إزاء فرض قيود على ممارسة كبار مسؤولي المحكمة لمهامهم، بمن فيهم المدعية العامة. ونحن نؤيد في هذا الصدد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل ألمانيا. إننا على ثقة بأن مثل هذه الأعمال ستوقف لصالح المجتمع الدولي والمبادئ التي يقوم عليها نظام روما الأساسي والعمل الأساسي للمحكمة. ونود أن نكرر التزامنا بتعزيز القانون الجنائي الدولي ونأمل في إعادة النظر في التدخل المبلغ عنه في استقلالية المحكمة والتصدي له في المستقبل القريب.

ويرحب وفد بلدي بحقيقة أن التعاون بين المحكمة والأمم المتحدة على أساس اتفاق العلاقة لعام ٢٠٠٤ ونظام روما الأساسي يحرز تقدماً جيداً فيما يتعلق بتبادل المعلومات، توفير الخدمات واستخدام المباني، المساعدة القضائية وحضور مسؤولي المنظمة لغرض الإدلاء بالشهادة والدعم التشغيلي في الميدان، كما هو مذكور في التقرير. ومن المهم أيضاً ملاحظة مشاركة كبار مسؤولي المحكمة في اجتماعات الأمم المتحدة، مثل الاجتماعات المتعلقة بسيادة القانون والقانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي والعدالة الانتقالية.

يدرك وفد شيلي أن التعاون بين المحكمة ومجلس الأمن ضروري لمكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم المثيرة لقلق المجتمع الدولي. تؤدي كلتا الهيئتين، في نطاق اختصاص كل منهما، دوراً مهماً في حفظ السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ونظام روما الأساسي. وبشكل أكثر تحديداً، فإن سلطة مجلس الأمن في إحالة الحالات إلى المحكمة تكمل وتعزز ولاية المحكمة في القضايا التي تفتقر فيها المحكمة إلى الولاية القضائية. ونحن نؤيد في هذا الصدد جهود المحكمة لضمان متابعة مجلس الأمن الفعالة للحالات التي قرر إحالتها إلى المحكمة بموجب الفصل السابع من الميثاق ونظام روما الأساسي. ومع ذلك فإن فعالية هذا التأزر، كما يشير



في تحقيق ذلك باعتبارها جزءاً من النظام الدولي القائم على القواعد. وتواصل المملكة المتحدة تقديم دعم مالي وعملي وسياسي كبير للمحكمة. إننا نقوم حالياً بتنفيذ عقوبة الحبس بحق السيد أحمد الفقي المهدي، مما يدل على تعاوننا العملي المستمر مع المحكمة. وتدرك المملكة المتحدة التحديات الخطيرة التي تواجه المحكمة في هذا الوقت. نحن نؤمن بقوة أن مسؤولي المحكمة يجب أن يكونوا قادرين على أداء عملهم باستقلالية وحيادية، دون الخوف من الانتقام.

تعتقد المملكة المتحدة أن المحكمة تشكل جزءاً هاماً من النظام الدولي القائم على القواعد. ولهذا أعلنت المملكة المتحدة بوضوح اعتقادها بأن التغييرات ضرورية حتى تواجه المحكمة المستقبل بثقة. سنواصل دعم الإصلاح الإيجابي للمحكمة حتى تعمل بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وقد رحبت المملكة المتحدة، على وجه الخصوص، بإنشاء جمعية الدول الأطراف في العام الماضي لاستعراض خبراء مستقلين، ذلك ضمن عملية شاملة تقودها الدول الأطراف لتحديد وتنفيذ تدابير لتعزيز المحكمة. مع ذلك فإن الإصلاح الهادف هو عملية وليس حدثاً، هو يتطلب اهتماماً فائقاً وحازماً على مدى فترة زمنية طويلة، في جوانب عديدة من عمل المحكمة. ومن الضروري الآن المضي قدماً في هذا العمل لضمان إجراء التغييرات اللازمة لتعزيز المحكمة. تتطلع المملكة المتحدة إلى العمل مع الدول الأطراف والمحكمة والمجتمع المدني للتأكد من تحقيق ذلك، جنباً إلى جنب مع مسارات العمل الموازية والمصممة لمساعدة المحكمة على العمل بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة.

تعتقد المملكة المتحدة أن انتخاب أفضل القضاة والمدعي العام بقدر الإمكان هو أمر حيوي لمستقبل المحكمة. وتمشيا مع التزامنا الأعم تجاه المحكمة، اختارت المملكة المتحدة القاضية جوانا كورنر لتكون مرشحة المملكة المتحدة للانتخابات المقبلة للمحكمة الجنائية الدولية. نوصي بشدة جميع الدول الأطراف باختيار القاضية كورنر. تتمتع القاضية كورنر برؤية واضحة

لانسحاب دولتين من الدول الأطراف من نظام روما الأساسي، هو ما نأمل أن يتم التراجع عنه. ويرحب وفد بلدي أيضاً بأن النظام الأساسي قد شهد خلال الفترة المشمولة بتقرير المحكمة إضافة أخرى إلى صفوفه، حيث زاد عدد الدول الأطراف إلى ١٢٣ دولة. وتونه شيلي بحقيقة قيام إحدى الدول الأطراف بالتصديق على التعديلات المتعلقة بجريمة العدوان وأن دولة أخرى صدقت على تعديل المادة ١٢٤ من النظام الأساسي.

في الختام يود بلدنا، بوصفه دولة طرفاً في النظام الأساسي، أن يغتنم هذه الفرصة ليكرر التزامه بهدف تحقيق عالمية نظام روما الأساسي، ندعو جميع الدول الأطراف فيه إلى المشاركة على الجهود المبذولة لتعزيز الفعالية المتزايدة للمحكمة ووجودها داخل النظام القانوني الدولي وتشجيع التنفيذ الكامل لنظام روما الأساسي.

**السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي، سيدتي الرئيسة، أن أقول كم هو جيد أن أراكم تترأسون جلسة اليوم. كما أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل ألمانيا.

تود المملكة المتحدة أن تشكر القاضي تشيلي إييو - أوسوجي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، على العرض الذي قدمه وأن تشكر المحكمة على تقريرها السنوي إلى الأمم المتحدة (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1). تشير المملكة المتحدة إلى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير تم إحراز تقدم مهم، ذلك على الرغم من التحديات العملية التي تسببت بها جائحة مرض فيروس كورونا.

إن تعزيز العدالة الجنائية الدولية وسيادة القانون عنصر أساسي في السياسة الخارجية للمملكة المتحدة. لطالما كانت المملكة المتحدة، لا تزال، داعماً قوياً لأهداف المحكمة وغاياتها، نحن نؤيد بقوة العدالة والمساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب على أخطر الجرائم المثيرة للقلق الدولي. تؤدي المحكمة دوراً مهماً

وفي الوقت نفسه شددت اليابان على أنه ينبغي للمحكمة أن تضطلع بأنشطتها بشكل تعاوني مع الدول غير الأطراف. فبدلاً من إغلاق أبوابها ينبغي للمحكمة أن تفتحها أمام الدول غير الأطراف من أجل زيادة عدد الدول الأطراف ولتعزيز شرعية المحكمة. ومن هذا المنظور، تدعو اليابان جميع الدول الأطراف، كذلك المحكمة الجنائية الدولية نفسها، إلى تعزيز المزيد من التعاون مع الدول غير الأطراف.

وبغية جعل المحكمة الجنائية الدولية عالمية، لا بد من الإبقاء على تفسيرنا لمبدأ التكامل مثلما اتفقنا عندما اعتمدنا نظام روما الأساسي. وما لم يستقر تفسير هذا المبدأ الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لن يسع الأطراف من غير الدول إلا أن تتردد بشأن قرار الانضمام إلى النظام الأساسي. وتناقش الدول الأطراف حالياً مبدأ التكامل في فريق عامل، ستشارك اليابان بنشاط في هذه المناقشة.

وأخيراً، فإن المحكمة الجنائية الدولية هيئة قضائية، إلا أنها منظمة دولية أولاً وقبل كل شيء، تقع على عاتق الدول الأطراف فيها مسؤولية ضمان الحكم الرشيد للمحكمة. لقد انقضى ما يقرب من ٢٠ عاماً منذ دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ، حان الوقت الآن للنظر في تجاربنا ملياً واستعراض عمل المحكمة. ولذلك، رحبنا بإصدار تقرير استعراض الخبر المستقل في ٣٠ أيلول/سبتمبر. ويتضمن التقرير العديد من التوصيات المفيدة، بما في ذلك بشأن التعجيل بالتحقيقات والملاحظات القضائية وعمليات المحاكمة، فضلاً عن تعزيز القوة التنظيمية للمحكمة الجنائية الدولية. واليابان ستشارك بنشاط في المناقشات المتعلقة بتلك التوصيات وستسهم في إصلاح المحكمة الجنائية الدولية.

**السيدة باريسويل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية):** يسر سويسرا أن تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا في وقت سابق.

للتغييرات الإيجابية التي يمكن أن تجريها على المحكمة، كما هو موضح في تعهداتها العلنية. علاوة على ذلك، فهي واحدة من أفضل القضاة في المملكة المتحدة، حيث تحمل قرابة ٣٠ عاماً من الخبرة القضائية وقد أجرت محاكمات لبعض القضايا البالغة التعقيد والصعوبة. كما عملت القاضية كورنر لمدة ثماني سنوات كواحدة من كبار محامي الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. والأهم من ذلك كله أن القاضية كورنر صريحة بشأن الحاجة الماسة لدعم الضحايا، بمن فيهم الأطفال وضحايا العنف الجنسي والجنساني الذين عانوا من أفظع الجرائم. تدعم المملكة المتحدة بقوة أهداف المحكمة وتعتقد أنها تؤدي دوراً محورياً في إقامة العدل وبعثها جزءاً من النظام الدولي القائم على القواعد. وسنواصل إظهار هذا الدعم للمحكمة والعمل مع الدول الأطراف والمحكمة لتعزيز وبناء محكمة أكثر فعالية وكفاءة، التي تحقق في نهاية المطاف العدالة للضحايا والمساءلة عن أخطر الجرائم المثيرة للقلق الدولي.

**السيد كاواسي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد اليابان البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل ألمانيا، أود أن أضيف بضع نقاط بصفتي الوطنية.

اليابان من أشد المؤيدين للمحكمة الجنائية الدولية وهي ملتزمة بشدة بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون. يمكن للمحكمة الجنائية الدولية ممارسة تأثير كبير لتحقيق هذه الغاية. ونحن فخورون بأننا قدمنا مساهمات كبيرة للمحكمة باعتبارنا أكبر مساهم مالي، من خلال توفير الموارد البشرية. بالنظر إلى ولايتها وطبيعتها كمحكمة دائمة، يجب أن تسعى المحكمة الجنائية الدولية إلى أن تكون عالمية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، حثت اليابان البلدان الآسيوية بصفة خاصة على أن تصبح دولاً أطرافاً في المحكمة. وأود أن أختتم هذه الفرصة لأدعو مرة أخرى جميع الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي للانضمام إليه.

معا التزامنا بالحفاظ على سلامة نظام روما الأساسي دون رادع من أي تدابير أو تهديدات موجهة ضد المحكمة الجنائية الدولية ومسؤوليها ومن يتعاونون معها.

وجميع الدول ملزمة بالمقاضاة على الفظائع والمعاقبة عليها. إن المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة الملاذ الأخير. ولا يمكنها التدخل إلا إذا كانت الدول غير قادرة أو غير راغبة في القيام بذلك. ولذلك، ندعو الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بالتحقيق في الجرائم الفظيعة ومحاكمة مرتكبيها من خلال سلطاتها الوطنية والتصديق على نظام روما الأساسي، إلى أن تفعل ذلك. والمحكمة مؤسسة قضائية مستقلة لا يحكمها سوى القانون، لا مكان للضغط السياسي فيها. وفي هذا الصدد، فإن المحكمة الجنائية الدولية تتمتع بدعم سويسرا الثابت والمبدئي.

وستدعى الجمعية المقبلة للدول الأطراف في نظام روما الأساسي إلى اتخاذ قرارات رئيسية تكون ذات أثر على قدرة المحكمة الجنائية الدولية على العمل. وقد ولد استعراض الخبر المستقل زخماً إيجابياً بهدف العمل معاً بشكل تعاوني من أجل أن تكون المحكمة الجنائية الدولية أكثر كفاءة وفعالية. ونأمل ألا يدخر جميع أصحاب المصلحة جهداً لمتابعة التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء المستقل. وكما يبرز التقرير، فإن مكانة القيادة العليا للمحكمة الجنائية الدولية بالغة الأهمية. ولن تتمكن المحكمة الجنائية الدولية من أن ترقى إلى مستوى طموح نظام روما الأساسي وتوقعات الضحايا إلا إذا كان لديها أفضل العناصر تحت تصرفها. ونشجع جميع الدول على تسمية وانتخاب مرشحين مؤهلين على أعلى مستوى لعضوية المحكمة ومكتب المدعي العام.

وعندما تفاوضنا على نظام روما الأساسي واعتمدها وبنفذهنا وأنشأنا المحكمة الجنائية الدولية، قطعنا جميعاً عهداً بمكافحة إفلات مرتكبي أبشع الجرائم من العقاب، تحقيق العدالة لضحاياها، تيسير المصالحة، أخيراً، الإسهام في تحقيق السلام الدائم. واليوم، يجب علينا أن نؤكد من جديد التزامنا

لقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي، تحقيق العدالة للضحايا، الإسهام بذلك في تحقيق السلام الدائم. وكما أوضح تقرير اليوم (انظر A/75/324/Corr.1 و A/75/324)، فإن المحكمة الجنائية الدولية تقوم بدورها رغم التحديات العديدة التي تفرضها جائحة فيروس كورونا. وقد أوفت بولايتها وأصدرت أحكاماً بشأن حالات تشمل كل ركن من أركان العالم. وتود سويسرا أن تغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر للمحكمة وموظفيها وجميع الداعمين لهذه المؤسسة. إن وجود المحكمة الجنائية الدولية أصبح أكثر ضرورة من أي وقت مضى، حيث أن الفظائع لا تزال ترتكب في جميع أنحاء العالم، الدول لا تكافح بما فيه الكفاية إفلات مرتكبي أشد الجرائم خطورة من العقاب. والمحكمة الجنائية الدولية تحتاجنا نحن أيضاً. وسنواصل الامتثال لالتزاماتنا بالتعاون بموجب نظام روما الأساسي، ندعو جميع الدول إلى التعاون الكامل مع المحكمة. فلن تتمكن المحكمة من الوفاء بولايتها الهامة وضمان العدالة لضحايا أخطر الجرائم التي تقلق المجتمع الدولي إلا بتعاونها الكامل.

وقد شهدنا لعدة سنوات ضغوطاً متزايدة على النظام الدولي القائم على القواعد وهجمات على تعددية الأطراف والمؤسسات الدولية عموماً. والمحكمة الجنائية الدولية جزء لا يتجزأ من ذلك النظام الدولي. وهي تجسيد رئيسي للدبلوماسية المتعددة الأطراف وخطوة كبيرة إلى الأمام في تطوير القانون الدولي. ولذلك ليس من المستغرب أن يتم استهدافها. وفي هذا الصدد، بالنظر إلى تزايد الهجمات على المحكمة في الآونة الأخيرة، لا بد لنا أن نبعث برسالة قوية. وعلينا أن نؤكد من جديد دعمنا للعدالة الجنائية الدولية وللمحكمة الجنائية الدولية كجهاز مركزي ومستقل ونزيه لها. وفي يونيو/حزيران، أيدت ٦٧ دولة، من بينها سويسرا، إعلاناً مشتركاً يؤكد من جديد دعمها الثابت للمحكمة الجنائية الدولية. وقد أكدنا

إحراز تقدم في عدد من التحقيقات والإجراءات رغم الظروف الصعبة. إن عدد الضحايا الذين شاركوا في الإجراءات - أكثر من ١١ ٠٠٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير يشهد على أن المحكمة تظل مؤسسة لا غنى عنها كمالأذ أخير بالنسبة لهذا العدد الكبير جدا من الأفراد الذين وقعوا ضحية لأفطع الجرائم. وتعتقد إيطاليا اعتقادا راسخا أن التركيز على الضحايا عنصر أساسي من عناصر العدالة الجنائية الدولية. ودور المحكمة يتعلق بتحقيق العدالة للذين يتأثرون أساسا بالجرائم التي ترتكب بقدر ما يتعلق بتقدم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة، بالتالي الإسهام في تحقيق السلام الدائم والمصالحة بعد انتهاء النزاع. ولهذا الأسباب، قررت إيطاليا المساهمة في الصندوق الاستئماني للضحايا في المحكمة الجنائية الدولية، دعم جهوده الرامية إلى ضمان التعويضات وتقديم الدعم المادي والنفسي للضحايا وأسرهم. وفي هذا الصدد، نلاحظ ببالغ الأسى الوفاة المبكرة والمباغثة للسيد فيليبي ميشليني، رئيس مجلس إدارة الصندوق الاستئماني.

ولا تزال إيطاليا تشعر بالقلق إزاء أوامر الاعتقال غير المنفذة التي صدرت ضد ١٤ فردا، تدعو الدول الأطراف والدول الأعضاء إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب نظام روما الأساسي وميثاق الأمم المتحدة. ونأسف لأن المحكمة لم تتلق أي رد شاف على ١٦ حالة لعدم التعاون التي أُبلغت إلى مجلس الأمن. كما لاحظنا بقلق أنه لم تبرم أي اتفاقات جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بين المحكمة والدول بشأن نقل الشهود وإنفاذ الأحكام والإفراج المؤقت والنهائي عن المشتبه بهم أو المتهمين. ولا يزال التعاون الأعمق والأوسع نطاقا مع الدول أساسيا لنجاح المحكمة في أداء مهامها في امتثال تام لمبدأ التكامل.

وأود أيضا أن أبرز حقيقة أن بلدي، إيطاليا، يتطلع بشكل خاص إلى الجمعية المقبلة للدول الأطراف في نظام روما الأساسي، عندما تجرى الانتخابات التي تشكل عنصرا أساسيا في مستقبل المحكمة. ومن الأهمية بمكان ضمان انتخاب

الجماعي بالنظام الدولي القائم على القواعد، نكرر دعمنا الثابت للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها عنصرا أساسيا في الهيكل المتعدد الأطراف لدعم سيادة القانون. ويجب ألا ندخر وسعا لضمان أن ترقى المحكمة إلى مستوى الوعود التي قطعت قبل أكثر من ٢٠ عاما.

**السيدة زايا (إيطاليا) (تكلمت بالإنكليزية):** يسرني أن أراكم تترأسون هذه المناقشة الهامة، سيدي الرئيسة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية على تقديم تقرير هذا العام (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1).

تؤيد إيطاليا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل ألمانيا، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن إيطاليا تعتبر المحكمة الجنائية الدولية مكونا أساسيا في النظام الدولي القائم على القواعد وأداة أساسية لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة عن أبشع الجرائم. وتحتل المحكمة مركز قمة المنظومة الأوسع نطاقا للمنظمات والآليات التي تدعم العدالة الجنائية الدولية والمساءلة. إن أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي ككل يجب ألا تمر دون عقاب. والمحكمة الجنائية الدولية، بوصفها المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الأولى والوحيدة في العالم، تؤدي دورا رئيسيا في محاسبة مرتكبي هذه الجرائم وإحقاق العدالة لضحاياهم. وفي الأشهر الأخيرة، كنا نشعر بقلق بالغ إزاء الهجمات السياسية على المحكمة وموظفيها واعتماد جزاءات ضدهم. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى احترام نزاهة المحكمة واستقلالها. وتقع على عاتق الدول الأطراف في نظام روما الأساسي مسؤولية خاصة للدفاع عن نزاهة المحكمة واستقلالها، ستواصل إيطاليا القيام بدورها في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بتقرير هذا العام، تقدر إيطاليا تقديراً عاليا الجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية لتكثيف أساليب عملها مع الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا،

القضائية، كما هو مبين أيضا في التقرير (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1). ونود أن نشيد بالمحكمة على إدارتها لأنشطتها القضائية على الرغم من الصعوبات المستمرة التي تسببها جائحة فيروس كورونا.

ونود أن نذكر بأنه من واجب الدول الأساسي منع ارتكاب الجرائم الدولية ومواجهتها، نؤكد أن المحكمة الجنائية الدولية تكمل المحاكم الوطنية ولا تحل محلها. وتتوقف فعالية وكفاءة المحكمة الجنائية الدولية فيما يخص الوفاء بولايتها حتما على تعاون الدول معها. وفي الحالات التي لا يخضع فيها المشتبه بهم من المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق أو الملاحقة القضائية داخليا بشأن الجرائم الخطيرة المعينة التي يُزعم أنها في مذكرات المحكمة الجنائية الدولية ذات الصلة، طالما بقيت الأوامر سارية المفعول، ينبغي لجميع الدول أن تشارك وتعاون بالكامل مع المحكمة الجنائية الدولية في إلقاء القبض على المشتبه بهم المعنيين وتسليمهم إلى لاهاي. وندعو جميع الدول وأصحاب المصلحة إلى تقديم تعاونهم الكامل إلى المحكمة. وفي إطار الاستعراض الحالي والمستمر للمحكمة، نحتاج إلى مواصلة الجهود لتقوية المحكمة الجنائية الدولية وتعزيز كفاءتها وفعاليتها بالتعاون مع جميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، بالتعاون مع المحكمة وأصحاب المصلحة الآخرين.

وفي هذا السياق، نرحب بتقديم تقرير فريق الخبراء المستقل مؤخرا، بالمناقشات التي بدأت بالفعل بشأن إجراءات المتابعة. كما نؤكد على أهمية حياد المحكمة الجنائية الدولية وقضائيتها ومدعيتها العامة واستقلالهم. وفيما يتعلق بالانتخابات الوشيكة، من المناسب أن نذكر أنفسنا بأن نوعية القضاة والمدعي العام تؤدي في نهاية المطاف دورا أساسيا في نوعية القرارات التي تتخذها المحكمة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون هذه العمليات شفافة وقائمة على الجدارة والنزاهة. وهذه مسؤولية مشتركة لجميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي.

القضاة الجدد والمدعي العام القادم على أساس الكفاءة والمهنية والخبرة القوية في المؤسسات المركبة والمحاکمات الجنائية والنزاهة الأخلاقية. ومن المهم أيضا أن يكونوا ممثلين للتقاليد القانونية الرئيسية في العالم. إن المحكمة تمر بمنعطف حرج في تاريخها الفتي، المجتمع الدولي بحاجة إلى مؤسسة قوية لمتابعة قضية العدالة والمساءلة عن أشنع الجرائم.

وأخيرا، اسمحو لي أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر هولندا على تنسيقها مرة أخرى لمشروع القرار هذا العام (A/75/L.5). ونظرا للظروف الخاصة، تشاطر إيطاليا النهج الذي اتخذته المنسق لاقترح تمديد تقني، نحن من مقدمي مشروع القرار.

**السيدة ميچور (إستونيا)** (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد إستونيا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل ألمانيا.

وتود إستونيا أن تشكر القاضي تشيلي إيبو - أوسوجي على عرضه اليوم وعلى عمله المتفاني في رئاسة المحكمة الجنائية الدولية.

وأود أن أبدأ بتكرار التزام إستونيا الراسخ بتعددية الأحزاب واحترام القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد وتعزيزها. ونسلم بأن المحكمة الجنائية الدولية تؤدي دورا حاسما في الحفاظ على نظام عالمي قائم على القواعد والقيم، تؤيد بقوة دورها وولايتها في التصدي للجرائم الفظيعة، مكافحة الإفلات من العقاب، ضمان العدالة لضحايا الجرائم المبينة في نظام روما الأساسي. وتعرب إستونيا كذلك عن ثقتها الكاملة في المحكمة بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة ومحيدة. ونكرر الدعوة إلى جميع الدول بأن تدعم المبادئ والقيم المكرسة في نظام روما الأساسي وأن تدافع عنها، أن تحافظ على سلامتها، دون رادع من أي تدابير أو تهديدات ضد المحكمة. ونسلم بأن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت تطورات هامة في التحقيقات والاستجابات الأولية التي أجرتها المحكمة، كذلك في الإجراءات



التنمر وسياسات القوة، التي تقوض النظام الدولي القائم على القواعد.

وتعتقد الصين أنه ينبغي للمحكمة الجنائية الدولية أن تتصرف في إطار التقيد الصارم بمبادئ الموضوعية وعدم تسييس أنشطتها القضائية، أن تقاوم محاولات التأثير على الإجراءات القضائية تعسفا لأغراض سياسية. وإن ضمان الممارسة الحصيفة لولايتها القضائية، بما في ذلك تحديدها بشكل أفضل، منع إساءة استخدام التقاضي والتوسع غير المبرر في نطاق الولايات القضائية، هو ضمان لا غنى عنه لحماية المحكمة من إساءة التصرف. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء عدد من الممارسات القضائية الخلافية للمحكمة. فعلى سبيل المثال، يذكر تقرير هذا العام أنه يجوز للمحكمة أن تمارس الولاية الإقليمية عندما يرتكب عنصر واحد على الأقل من جريمة تدخل في اختصاص المحكمة أو جزء من هذه الجريمة في إقليم دولة طرف في النظام الأساسي. إلا أن هذا البيان يفتقر إلى أساس في القانون الدولي ويوسع نطاق اختصاص المحكمة دون مبرر.

وتأمل الصين أن يتسنى للمحكمة الجنائية الدولية أن تلتزم التزاماً جاداً بمبدأ التكامل، على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي وتمشياً مع متطلبات القانون الدولي، أن تحدد سلطتها وتمارسها بحكمة وأن تستجيب للشواغل المشروعة للأطراف الخارجية للحيلولة دون إساءة استخدام العدالة الدولية. وهذا ليس مطلباً أساسياً لسيادة القانون فحسب، بل هو أيضاً عنصر أساسي للحفاظ على الصورة المحايدة للمحكمة وكسب الثقة الدولية.

**السيد شاترنوش (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية):** يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق اليوم ممثل ألمانيا والمراقب عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الرئيس تشيلي إيبو - أوسوجي على عرضه الشامل. كما أشكر المحكمة الجنائية

والمحكمة الجنائية الدولية تضطلع بدور هام في تحقيق العدالة للضحايا، علينا أيضا أن نفعل المزيد لتوفير حماية ذات شأن للضحايا والشهود الذين عانوا من الجرائم أو شهدوها. ونعرب عن تقديرنا ودعمنا للعمل المتواصل للصندوق الاستئماني للضحايا في تقديم تعويضات لضحايا أخطر الجرائم وأسرههم ومجتمعاتهم المحلية. ونحن، كما نحن منتظمين، نشجع الدول والجهات المانحة الأخرى على النظر في تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني.

وأخيرا، نقر بأن العدد الإجمالي للدول الأطراف قد ارتفع إلى ١٢٣ دولة، نود أن نهنئ كيريباس على انضمامها إلى نظام روما الأساسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الوقت نفسه، لا يزال القبول العالمي لنظام روما الأساسي يشكل تحديا، لذلك ما زلنا نحث جميع الحكومات التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي على أن تفعل ذلك.

وفي الختام، أود أن أعرب عن التزام إستونيا الثابت والمستمر بالعمل مع جميع الشركاء من أجل تعزيز عمل المحكمة الجنائية الدولية وتقوية نظام العدالة الجنائية الدولية.

**السيد لي كاي (الصين) (تكلم بالصينية):** تشكر الصين الرئيس تشيلي إيبو - أوسوجي على تقديمه التقرير (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1) عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية إلى الجمعية العامة.

تتابع الصين عمل المحكمة عن كثب وشاركت بصفة مراقب في جميع دورات جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي. وقد أحطنا علما بجهود المحكمة في التحقيقات والمحاكمات وتعويض الضحايا، بما في ذلك التقدم المحرز في عملها خلال جائحة فيروس كورونا هذا العام.

ومنذ العام الماضي، فرض بلد معين جزاءات أحادية على المدعي العام وغيره من المسؤولين في المحكمة الجنائية الدولية، هو عمل أدانته بلدان كثيرة. وتعارض الصين باستمرار الجزاءات الأحادية التي تتعارض مع القانون الدولي، إلى جانب ممارسات

القيم المشتركة في صميم المحكمة الجنائية الدولية، بغية مواصلة تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد ومنع الإفلات من العقاب. وفي الوقت نفسه، ينبغي تشجيع الدول غير المشاركة على الانضمام إلى نظام روما الأساسي من أجل سد الفجوات في الولاية القضائية الإقليمية أو الشخصية التي تسمح للجناة بالإفلات من العدالة.

وفيما يتعلق بمسألة الصلات بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، فإن إمكانية الإحالة إلى المحكمة وفقا للمادة ١٣ (ب) من نظام روما الأساسي قد وسعت طيف التدابير التي يمكن لمجلس الأمن اتخاذها في إطار معالجته لصون السلم والأمن الدوليين. وتشجع سلوفاكيا مجلس الأمن على استخدام هذه الأداة الفريدة لإحالة الحالات التي ترتكب فيها الجرائم الدولية وعندما تقف السلطات الوطنية التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن محاكمة مرتكبي هذه الجرائم عاجزة عن القيام بذلك. ولكن ما لم يتابع مجلس الأمن إحالاته على النحو الصحيح، بما في ذلك بكفالة تعاون الدول الأعضاء، لا يمكن لمسار العمل هذا أن يأتي بالنتائج المرجوة، كما شهدنا للأسف في الحالات في السودان ودارفور وليبيا. علاوة على ذلك، تتيح عملية الاستعراض الجارية للمحكمة الجنائية الدولية فرصة دقيقة لاستعراض العلاقات بين الأمم المتحدة والمحكمة واستكشاف سبل أخرى لتعميق التعاون والتنسيق بينهما.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم سلوفاكيا القوي للمحكمة الجنائية الدولية، كذلك للقضية الأوسع نطاقا لسد فجوة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بموجب القانون الدولي. ويتجلى ذلك بوضوح أيضا في خدمة سلوفاكيا الملتزمة بصفتها نائبا لرئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي ومنسقا للفريق العامل في نيويورك.

**السيد نيانغ (السنغال) (تكلم بالفرنسية):** وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل ألمانيا باسم الدول

الدولية على التقرير عن أنشطتها في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1) ونعرب عن تقديرنا بشكل خاص لقدرة المحكمة على اتخاذ تدابير لضمان استمرارية تصريف الأعمال والوفاء بولايتها حتى في أوقاتنا الصعبة الراهنة. وتشكل مناقشة الجمعية العامة بشأن التقرير رابطا من أهم الروابط المؤسسية بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية وتوفر منبرا لجميع الدول الأعضاء الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة لمناقشة عمل هذه الهيئة القضائية الفريدة.

وقد أنشأ مؤتمر روما لعام ١٩٩٨ الهيئة القضائية الدولية الوحيدة ذات الولاية القانونية على أفطع الجرائم بموجب القانون الدولي. ويجسد مجرد وجود المحكمة اقتناع المجتمع الدولي المتزايد بأن المساءلة يجب أن تكون جزءا أساسيا في حل النزاعات. ومن الصعب أن نتصور كيف يمكن لمجتمع مرقتة النزاعات العودة إلى السلام المستدام والحياة الطبيعية من دون الوفاء بمتطلبات العدالة والإنسانية. وفي هذا السياق، فإن سلوفاكيا يساورها قلق عميق إزاء اعتماد تدابير ضد المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك تحديدا ضد مسؤوليها وموظفيها. ويجب ألا تخضع المحكمة، بوصفها منظمة حكومية دولية، لمثل هذه التدابير. بل إنها تكون أقل قبولا عندما توجه ضد مؤسسة قضائية مستقلة ومحيدة بحكم تعريفها، كما يعترف بها الآخرون وفي اتفاق العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة. وسلوفاكيا يساورها القلق أيضا لأن التدابير التي أتخذت مؤخرا لا تحدد تنفيذ ولاية المحكمة فحسب، بل إنها تضعف سيادة القانون أيضا.

ولا يمكن للمحكمة أن تضطلع بمهمتها في إنهاء الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي جرائم الحرب، الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجريمة العدوان إلا إذا تحققت لها العالمية. وبدلا من تقويض مؤسسة أساسية في مكافحة الإفلات من العقاب، ينبغي أن نركز كل جهودنا السياسية ونشارك في حوار متسق حسن النية ومفتوح وواسع الصدر، يستند إلى

منع الجرائم الجماعية إلا بالدعم الثابت من المجتمع الدولي. ولن تنجز ولايتها بالكامل إلا إذا دافعت جميع الدول الأطراف عن استقلالها. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب أن نبدي استعدادنا وتصميمنا على توحيد جهودنا لتعزيز التعاون وبث حياة جديدة في علاقاتنا من خلال الحوار المباشر والبناء في جمعية الدول الأطراف وغيرها. وعلينا أيضاً أن نواصل جهودنا بلا هوادة لضمان التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وإدماج معاييره في التشريعات المحلية للدول حتى تتاح لجميع الضحايا في جميع أنحاء العالم، أينما كانوا، فرصة متساوية ومنصفة للوصول إلى العدالة. وأخيراً، يجب علينا أيضاً أن نحافظ على التزامنا بتحسين التكامل من خلال دعم النظم القضائية الوطنية، حتى تكون في وضع جيد لمحاكمة مرتكبي أخطر الجرائم التي تؤرق الضمير الإنساني، من أجل ضمان السلام والاستقرار.

وختاماً، فإن الصندوق الاستئماني للضحايا يستحق أيضاً اهتماماً خاصاً ودعمنا جميعاً.

**السيد إسبينوسا كانياريس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):**

يشكر وفد بلدي رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي تشيلي إييو - أوسوجي، على إحاطته بشأن تقرير المحكمة الجنائية الدولية عن أنشطتها في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1). كما نرحب بمشروع القرار A/75/L.5، الذي قدمته هولندا اليوم، بشأن تقرير المحكمة الجنائية الدولية، الذي تشارك إكوادور في تقديمه، نأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

ويؤيد وفدي البيان المؤيد لاستقلال المحكمة الجنائية الدولية الذي أدلى به ممثل ألمانيا في وقت سابق اليوم.

وإكوادور ملتزمة بالنظام الدولي القائم على القواعد. ولذلك، فإن موقفنا ثابت في الدفاع عن دور المحكمة الجنائية الدولية في صون السلام والسعي إلى تحقيق العدالة الدولية. والمحكمة الجنائية الدولية جزء أساسي من ذلك النظام. وبوصفها

ال ٧١ الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن وفد بلدي يشكر بحرارة السيد تشيلي إييو - أوسوجي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، على قيادته للمحكمة وعلى إحاطته الشاملة والمفصلة بشأن التقرير المتعلق بأنشطة المحكمة (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1). وباسم وفدي، أود أيضاً أن أشيد بجميع الرجال والنساء الذين يتعهدون يومياً في المحكمة وفي أماكن أخرى، بضمان إمكانية وصول ضحايا الجرائم الجماعية إلى العدالة، لا سيما السيدة فاتو بنسودا، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، التي ثابرت طوال فترة ولايتها على مكافحة مرتكبي الجرائم الجماعية في كل قارة من القارات بعزم وتصميم ومهنية.

وترحب السنغال بتقرير الأمين العام (A/75/323) المعنون "المعلومات ذات الصلة بتنفيذ المادة ٣ من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية"، الذي يشهد على التعاون المتزايد بين المؤسستين والمكاسب الإيجابية في تنفيذ اتفاق العلاقة على المستويين المؤسسي والقضائي.

ويبين تحليل تقرير المحكمة الجنائية الدولية الدور الذي تقوم به في الكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب وفي ضمان احترام سيادة القانون. وتشهد الأنشطة التي يصفها بإسهام المحكمة المشهود بتحقيق العدالة لملايين الضحايا في جميع أنحاء العالم، مما يعطي أولئك الذين عانوا الأمرين الشعور بأن البشرية جمعاء قد سمعت نداءهم. وبينما نقرأ التقرير، نلاحظ أيضاً أنه على الرغم من الصعوبات العملية التي سببتها جائحة فيروس كورونا، كانت المحكمة الجنائية الدولية صامدة ودينامية وسجلت تقدماً جلياً في عملها. وينطبق نفس الشيء على الصندوق الاستئماني للضحايا الذي يواصل، فقا لولايته، تقديم الدعم والمساعدة لآلاف الضحايا، يساعد على ضمان تطبيق أحكام الجبر.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنذكر بأن المحكمة لا يمكنها أن تلي تطلعاتها إلى إنهاء الإفلات من العقاب وأن تساعد على

على الرغم من الحالة التي نعيشها جميعا في ظل جائحة فيروس كورونا. كما نتوجه بخالص الشكر إلى المدعية العامة للمحكمة، فاتو بنسودا، التي ساعدت جهودها على ضمان إصدار أوامر التوقيف خلال هذه الفترة واستمرار العمل في القضايا المعلقة. ونحن ندعمها تماما، نشجعها على مواصلة العمل في التحقيقات المفتوحة الثلاثة عشر والفحوصات الأولية الجارية.

وقد أدرجت إكوادور في دستور عام ٢٠٠٨ والتشريعات الداخلية عدم تقادم التدابير والعقوبات ضد جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، الاختفاء القسري للأشخاص وجريمة العدوان. ولا يوجد عفو في بلدنا عن هذه الجرائم ولا قانون للتقادم، وفقا لنظام روما الأساسي، الذي يمثل هدفه في مكافحة الإفلات من العقاب. وقد صدقت إكوادور على التعديلات التي أدخلت على نظام روما الأساسي بشأن جريمة العدوان. ونحن أيضا من الموقعين على مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ومن الضروري كفالة أن يتوفر للمحكمة التمويل الذي تحتاجه لتحقيق أهدافها، على النحو المبين في نظام روما الأساسي، لا سيما في وقت يزداد فيه عدد القضايا المعروضة على القضاة للبت فيها، إلى جانب الزيادة في عدد التحقيقات التي يجريها مكتب المدعي العام، الزيادة في عدد القضايا الإجمالية المعروضة على المحكمة. ولا بد أيضا من تعزيز آليات التمويل ودعم المجتمع الدولي للصندوق الاستئماني للضحايا، نظرا لأن الصندوق يدعم عمل المحكمة فيما يتعلق بعنصر أساسي من عناصر العدالة، هو حماية ضحايا الجرائم وتعويضهم بموجب نظام روما الأساسي.

ويود وفدي أن يعرب عن تأييده لجهود منظومة الأمم المتحدة لتحسين قنوات التعاون التي تجمعها مع مكتب المدعي

المحكمة الجنائية الدولية الأولى والوحيدة، فهي عنصر أساسي في الهيكل المتعدد الأطراف الذي يدعم سيادة القانون ويجسد التزامنا المشترك بمكافحة الإفلات من العقاب. ومن خلال تقديم دعمنا الكامل للمحكمة الجنائية الدولية وتعزيز ولايتها القضائية العالمية، فإننا ندافع عن تعددية الأطراف والتقدم المحرز من خلال التعاون في الوفاء بالتزاماتنا بموجب نظام روما الأساسي. ونشجع جميع الدول على كفالة التعاون الكامل مع المحكمة لتمكينها من الوفاء بولايتها الهامة المتمثلة في تحقيق العدالة لضحايا أخطر الجرائم.

ونود الإشارة إلى أن المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة الملاذ الأخير التي تنشئ نظاما للعدالة في الجرائم الدولية الخطيرة التي تحيلها إليها المحاكم الوطنية. وتحمل السلطات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي ومقاضاة مرتكبيها. ولا تتدخل المحكمة الجنائية الدولية إلا عندما تكون الدول غير راغبة أو غير قادرة على اتخاذ إجراءات وطنية. ولذلك، فإننا نرفض أي إجراء أحادي يهدد استقلال المحكمة ومسؤوليتها، ندعو إلى إلغاء هذه التدابير.

وبالنسبة لإكوادور، يظل التعميم التدريجي لنظام روما الأساسي والولاية القضائية للمحكمة هدفا غير قابل للتصرف. وما هو أسوأ من اعتبارات النفعية السياسية، يجب أن نسعى إلى تحقيق العدالة الجنائية الشاملة الحقيقية التي تكافح الإفلات من العقاب بفعالية وتمكن من عقاب مرتكبيها دون السماح بازدواجية المعايير أو إثارة المصالح السياسية أو الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى تطبيق معايير مختلفة على حالات متماثلة.

ونحن نقدر وندعم العمل الدؤوب الذي تقوم به المحكمة، التي عاجلت منذ إنشائها ما مجموعه ٢٧ قضية، تشمل ٤٥ مشتبه بهم أو مدعى عليهم. ونقر، على وجه الخصوص، بالتقدم الذي أحرزته المحكمة في ١٠ قضايا في مراحل مختلفة،

تركز عليها لضمان التنفيذ الفعال لولايتها. ونؤكد أنه ينبغي ألا نفوت الفرصة لإجراء إصلاحات شاملة فيما يتعلق بثقافة المحكمة وكفاءتها وفعاليتها. ولا يحتاج العديد من توصيات فريق الخبراء إلى إدخال تغييرات في الميزانية أو تعديلات على نظام روما الأساسي، لا يتطلب الأمر سوى الإرادة لإنجاز هذه المسائل المؤسسية. ولئن كان صحيحا أن عددا من المجالات تتطلب جهود المحكمة والدول الأطراف، فإن كوستاريكا تعتقد أن ذلك يمكن تحقيقه من خلال الحوار المنتظم والصريح والبناء. ولكي يؤدي هذا الحوار إلى إحراز تقدم ملموس، ينبغي للمحكمة أن تعيد تقييم طريقة عملها، بما في ذلك القيادة المطلوبة لبناء مؤسسة موحدة وقوية تركز على تنفيذ ولايتها.

وللمرة الأولى في تاريخ نظام روما الأساسي، ستكون الجمعية القادمة للدول الأطراف عاملا حاسما في الدفاع عن المحكمة وتقويتها. وستكون فرصة تاريخية للدول الأطراف لانتخاب جيل جديد من القضاة ومدع عام جديد. وإضافة إلى كونهم أصحاب رؤى ويتمتعون بالنزاهة، ينبغي أن يكونوا قادرين على تولي زمام المؤسسة المنشأة لحماية البشرية وتجسيد أفضل ما فيها. وقد وُضع في ذلك الكثير من الأمل والجهود. وينبغي لنا ألا نفوت هذه الفرصة.

وكوستاريكا تؤيد ترشيح سيرجيو أوغالدي غودينيز لأحد مناصب القضاة. ونحن نعلم أنه سيستوفي تماما المعايير، التي حددتها عدة وفود اليوم، للانتخاب.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة اليوم بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال. ونستمع إلى بقية المتكلمين الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.

العام والمهيات الأخرى للمحكمة. وندعو الدول الأعضاء إلى أن توفر للمنظمة كل الدعم الممكن لتمكينها من إنفاذ أحكام المحكمة.

أخيرا وليس آخرا، يود وفدي أن يعرب عن تقديره لعمل قلم المحكمة وأمانة جمعية الدول الأطراف، التي مكنت كفاءتها وفعاليتها وتنسيقها ودعمها من تحقيق النتائج التي ذكرتها للتو.

**السيد كاراسو (كوستاريكا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني كثيرا ويسرني أيما سرور أن أحاطب الجمعية في هذه القاعة في ظل رئاستها الجديدة.

(تكلم بالإسبانية)

تؤيد كوستاريكا البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق اليوم ممثلا هولندا وألمانيا، أشارا فيهما إلى الجزاءات التي طبقت بشكل تعسفي ضد مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية. وكوستاريكا تحلل تشريعاتها المحلية لضمان ألا يكون لأي من تلك الجزاءات أي أثر في ولايتها القضائية.

ونحيط علما بتقرير المحكمة الجنائية الدولية (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1). ونشكر قلم المحكمة على جهوده لتأمين استمرار عمل المحكمة. ومع ذلك، نشير إلى أن هذه فرصة للمحكمة أيضا لإعادة تقييم طريقة تنظيم عملها وكيفية استخدام مواردها على أفضل وجه. وهذا يعني أنه يجب تبسيط بنود الميزانية لمنع الإنفاق الزائد، مثل التكاليف المرتبطة بالسفر غير الضروري أو ازدواجية الجهود، الحصول على التكنولوجيا التي يمكن استخدامها لخفض التكاليف التشغيلية قدر الإمكان.

والتقرير الذي قدمه استعراض الخبراء المستقل قبل بضعة أسابيع يساعد على تحديد الأولويات التي ينبغي للمحكمة أن